الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية:العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة:علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد:

حاسي محمد أمين

بروبة حسين

تحت عنوان:

إستراتيجية الادارة المالية في المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق (دراسة حالة بنك البركة)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. حواس أمين	**(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. زيتوني هوارية	**(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. سنجاق الدين نور الدين	**(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2024/2023

فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ
إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾

سورةطه: 114

شكر وتقدير

يطيب لنا و نحن نقدم هذه المذكرة أن نتوجه إلى الله جلت قدرته بخالص الحمد و الثناء على ما هدانا إليه وحبينا به من توفيق وسداد وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الثناء إلى:

الأستاذة المشرفة زيتوني هواريةالتي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها ودعمها لنا على إتمام هذا العمل المتواضع.

إلى كل أساتذة مركز جامعة إبن خلدون –تيارت-

كلية العلوم إقتصادية والتجارية و علوم التسيير

محمد أمين

حسين

إهـــداء

إلى النبع الذي سقاني العطف والحنان ماءا زلالا وأذاقني طعم الحياة

رحيقا مختوما..... أمي العزيزة؛

إلى أبي ؛

إلى ؛

إلى إخوتي، وأخواتي الأعزاء؛

إلـى كـل من جمعتني بهم هذه الحياة؛

.....أصدقاء الطفولة؛

.....أصدقاء الدراسة؛

.....أصدقاء العمـــل؛

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد؛

إلى كل من علمني حرفا.....

أهدي هذا العمل المتواضع

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مدى معرفة المصارف الاسلامية من قبل البنوك التقليدية الجزائرية و مدى فعلية الادارة المالية في تطبيق مساعي المصارف الاسلامية من خلال الخدمات و توافق أحكام الشريعة الاسلامية بهدف استقطاب موارد مالية قابعة خارج النظام المصرفي و تحقيق التنمية المنشودة .

و تتطرق دراستنا على النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية ، و من خلال تسليط الضوء على اسباب و دوافع إنشائها و فروعها من خلال دراسة بنك البركة الجزائري.

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن استخدام الجزائر للأنظمة لمويل مختلف المشاريع التنموية و تعبئة المدخرات في محلها ، عن طريق البنوك الاسلامية أو نوافذ الاسلامية المفتوحة لدى التجارية ، و هاذا ما تؤكده أنظمة الاصلاحية مؤخرا .

Abstract ;

This studyaims to examine the extent to which Algerian conventionalbanks are aware of Islamicbanking and the effectiveness of financial management in implementing the efforts of Islamicbanksthrough services thatcomplywithIslamic Sharia law. The goal is to attractfinancialresourcesthat are outside the banking system and achieve the desireddevelopment.

Our studyaddresses the Islamicwindows in Algerian conventionalbanks by highlighting the reasons and motivations for establishingtheir branches, through a case study of Al Baraka Bank Algeria.

Throughourstudy, weconcludedthatAlgeria's use of systems to finance variousdevelopmentprojects and mobilizesavingsisappropriate, whetherthroughIslamicbanks or Islamicwindows in conventionalbanks. This isconfirmed by the recentreformsystems.

الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

خلاصة

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

تمهيد:

الفصل الأول: اليات الادارة المالية في المصارف الاسلامية

مقدمة الفصل 06

المبحث الأول:ماهية الادارة المالية 07

المطلب الأول: مفهومالادارة المالية 07

المطلب الثاني: خصائص و وظائفالادارة المالية 10

أولا: خصائصالادارة المالية 10

ثانيا:وظائف الادارة المالية 09

المطلب الثالث: أهمية و أهداف و مبادئ الادارة المالية 14

أولا: أهمية الادارة المالية 14

ثانيا: أهداف الادارة المالية 15

ثالثا: مبادئ الادارة المالية 17

المبحث الثاني :عموميات المصارف الاسلامية **19**

المطلب الأول:ماهية المصارف الاسلامية 19

أولا:نشأة البنوك الاسلامية 19

ثانيا :تعريف البنوك الاسلامية 21

المطلب الثاني:خصائص و أهداف البنوك الاسلامية **23**
المطلب الثالث:أنواع و مبادئ و أسس البنوك الاسلامية 26
خلاصة الفصل 30

الفصل الثاني: واقع و افاق المصارف الاسلامية في الجزائر(بنك البركة)

مقدمة الفصل 32
المبحث الأول:عموميات حول الشبابيك الاسلامية..... 32
المطلب الأول:ماهية الشبابيك الاسلامية..... **33**
المطلب الثاني:خصائص و أهداف الشبابيك الاسلامية..... 36
أولا:خصائصالشبابيك الاسلامية 36
ثانيا:أهداف الشبابيك الاسلامية..... 37
المطلب الثالث: أسباب و دوافع إنشاء الشبابيك الاسلامية في البنوك الجزائرية 40
المبحث الثاني:: نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري **46**
المطلب الأول:ماهية بنك البركة الجزائري 46
أولا: تعريف بنك البركة الجزائري 46
ثانيا: نشأة بنك البركة الجزائري 46
المطلب الثاني:أهداف و خصائص بنك البركة الجزائري..... 55
أولا:أهداف بنك البركة الجزائري..... 55
ثانيا:خصائص بنك البركة الجزائري..... 56
المطلب الثالث: مصادر أموال بنك البركة **57**
خلاصة الفصل 60
خاتمة **62**
قائمة المراجع **65**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	فروع بين البركة الجزائري	53

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	موقع الادارة المالية في هيكل تنظيمي.	07
02	الهيكل التنظيمي بينك البركة الجزائري	52

مقـدمة

مقدمة:

يعد النظام البنكي شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد وذلك لدوره الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متعددة لجمهور المتعاملين مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي ينشط فيه.

و البنوك التقليدية جزءا لا يتجزأ من هذا النظام، حيث تقوم بوظائفها التقليدية كالوساطة والخدمات المالية عن طريق جمع الفوائض المالية من أصحاب الفائض (المدخرين) ومنحها لأصحاب العجز المستثمرين)، إلا أنها تقوم على أساس نظام ربوي جائر مبني على الفائدة أدى بها إلى انتكاسات عظيمة، أخرها الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي كانت جزء من أسبابها. في خضم هذه الأحداث، شكلت البنوك الإسلامية محط أنظار حيث نجحت هذه الأخيرة في الوقوف في وجه الإعصار والنجاة من تلك الأزمة بأخف الأضرار، من هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى وجود بنوك تقليدية تعمل وفق الشريعة الإسلامية والتي تقوم أساسا على عدم التعامل بالفائدة في معاملاتها المصرفية وتحريم الربا.

وفي المقابل، تدرج الإدارة المالية عبر التاريخ الاقتصادي المعاصر من وظيفة مالية كان محورها الاساسي في تلبية الاموال الازمة للمشاريع الى وظيفة تهتم باتخاذ القرارات الإستثمارية و التمويال ، بواسطة التحليل و التخطيط الماليين باستجدام برامج الرياضية في العملية اتخاذ القرارات الامر الذي ادى إلى تطوير الوظيفة المالية مما يحقق كفاءة أدائها بما يسمح بمواجهة تلك التحديات.

وبتحقيق البنوك الإسلامية العديد من الإنجازات في المجال البنكي وانتشارها الواسع في البلدان العربية والإسلامية وحتى الغربية منها، جعل البنوك التقليدية تحذو حذوها وأنشأت فروع ونوافذ ضمن هياكلها تقدم منتجات وخدمات مصرفية وفق الشريعة الإسلامية، بغية زيادة حصتها من السوق المصرفية بأقل التكاليف واستقطاب شرائح أخرى وتحقيق أرباح إضافية كخطوة أولى تعد تحولا جزئيا ربما تكلل بالتحول الكلي إلى مصارف إسلامية مستقلة

2- إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق، تطرح الاشكالية التالية من حلال التساؤل الرئيسي التالي:

مامدى فعالية أليات الادارة المالية للمصارف الاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل التغيرات المصرفية و المالية ؟.

هذا التساؤل يقودنا بدوره الى طرح الأسئلة التالية:

- ماهية أليات الادارة المالية في المصارف الاسلامية ؟

– ماهية المصارف الاسلامية و ماهية اهم مميزاتها ؟

– **الفرضيات :**

– تتمثل آليات الادارة المالية في وسائل تقويم مسارها من كفاءة و أداء باستخدام كل من التحليل المالي التخطيط و الموازنة المالية في المصارف.

– المصارف الاسلامية مؤسسات مالية ميزتها الاساسية عدم التعامل بالربا من أجل تطبيق مبادئ الصيرفة الاسلامية.

– **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق اهداف التالية:

- تهدف هذه الدراسة بتحديد مدى كفاءة المصارف الاسلامية في استقطاب الموارد المالية و ادارتها في ظل المنافسة العالمية
- مدى استخدام المصارف الاسلامية لأدوات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية.
- الاحاطة بأهم جوانب البنوك الاسلامية من أجل التعرف عليها اكثر من حيث الخدمات التي تقدمها لزبائن و استثمار أموالها.

– **أهمية الدراسة**

يعد موضوع الادارة المالية من الموضوعات الحيوية في الفكر الاداري، و ذلك لاهتمام بالقرارات المتعلقة بتخصيص الموارد المالية و تنميتها على المدى البعيد و فيظل العولمة توجب على المصارف الاسلامية مسايرة هذا التطور و التكيف مع المتغيرات الاقتصادية و المالية بما يحقق الاستقرار المالي على المستوى المحلي باستخدام آليات تتوافق مع مبادئها و تحقق االكفاءة و الولوج لعالم المنافسة من خلال الدراسات و ابحاث التي تبحث في مجال المصرفية الاسلامية

– **أسباب إختيار الموضوع:**

من بين الأسباب التي حفزتنا على اختيار الموضوع البحث ما يلي:

– نظرا لتخصص الباحث في مجال المالية إستوجب علينا البحث في مجال التخصص.

–محاولة نشر التعاليم الإسلامية المتعلقة بالمعاملات المصرفية، و تزويد المكتبة بالأبحاث الإقتصادية الاسلامية

- منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث المطروحة تم إتباع:

المنهج الوصفي الذي من خلاله يتم سرد الجوانب النظرية لمختلف المتغيرات بغيت الالمام بها و المنهج التحليلي بهدف تحليل الافكار المستنبطة من مختلف المراجع.

- دراسات سابقة:

- محمد الطاهر الهاشمي، تقييم أداء المصارف الاسلامية في توظيف اساليب التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، دراسة تطبيقية مقارنة على المصارف الاسلامية العاملة في المملكة الاردنية (2015/2012م)، سلسلة ابحاث و دراسات في التمويل الاسلامي، البنك الاسلامي الاردني، تطرقت الدراسة الى ثلاث مباحث، فالمبحث الاول تطرق الى ماهية التمويل الاسلامي و ابرز اساليبه، ام المبحث الثاني فتطرق الى تقييم الاداء المصرفي و اهم مؤشراته، وفي الاخير تطرق الباحث الى تحليل بيانات المصارف الاسلامية العاملة بالأردن، و لخصت نتائج الى مايلي: ان المصارف الاسلامية و ان اتفقت في جعل منطلقها هدف اعادة توظيف المال لخدمة التنمية الشاملة الى ان الواقع العملي يؤكد أن بعضها لايسعى لخدمة هذا الهدف، و كذا رغم تنوع اساليب و منتجات المالية الاسلامية الى ان اداء المصارف الاسلامية مازال ضعيفا في اخذ بهذه الاساليب لتوجه الاموال للقطاعات المنتجة و اختصرت على التركيز على المرابحة.

- جعفر هني محمد(2017) بعنوان نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، تهدف هذه الدراسة الى الاشراك المصارف التقليدية في المعاملات المصرفية الاسلامية كمدخل لتحول الكلي نحو العمل المصرفي الاسلامية و ذلك من خلال النوافذ التمويل الاسلامي من اجل الوصول الى تعبئة الموارد و المدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري و الرفع من كفاءته، و قد لخصت الدراسة الى ان فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التجارية يمكن ان يسهم في زيادة الكفاءة النظام المصرفي الجزائري.

- أمال لعمش ، دور الهندسة المالية في تطوري الصناعات المصرفية الاسلامية ، دراسة نقدية لبعض منتجات المصرفية الاسلامية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستار في العلوم التجارية ، فرع دراسات مالية و محاسبة معمقة ، و جاءت إشكاليتها على النحو التالي :

- ماهو دور الهندسة المالية في تطوير الصناعات المصرفية الاسلامية ؟ حيث كانت النتائج هذه الدراسة كالتالي:

- البنـوك الاسـلامية مؤسسـة بنكيـة إقتصـاديةإجتماعة و تنمويـة تقـوم بتلقـي الامـوال مـن مختلـف المتعاملية و القيام بالوظائف و الانشطة المتوافقة مع الشريعة الاسلامية .

- **صعوبات الدراسة:**

لعل من اكبر الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث:

– قلة المراجع و المصادر الام في هذا الموضوع مما حتم علينا التعامل مع المقالات و المجلات.

- **هيكل الدراسة:**

سنتطرق في دراستا للموضوع الى فصلين :

الفصل الاول: آليات الادارة المالية في المصارف الاسلامية تطرقنا الى مبحثين وهما ماهية الادار المالية و التـي تطرقنـا فيهـا الـى مفهوم و خصـائص و وظـائف و اهميـة و مبـادئ الادارة الماليـة وفـي المبحـث الثاني تطرقنا فيه الى ماهية المصارف الاسلامية تعرفا و نشأة و خصائص و اهداف و انواع و مبادئ و اسس المصارف الاسلامية

و ام في الفصل الثاني: تطرقنا الى النوافذ الاسلامية و بنك البركة الجزائري و قسما الى مبحثين المبحث الاول ماهية النوافذ الاسلامية **و** نظرة عامة حول بنك البركة الجزائريحيث تطرقنا في المبحث الاول الى ماهيـة الشـبابيك الاسـلامية تعريفـا و نشـاة و اهـداف و خصـائص و اسـباب و دوافـع انشـاء الشـبابيك الاسلامية في البنوك الجزائرية ام في المبحث الثاني : عموميات حول بنك البركة الجزائري تطرقنا فيه الى ماهية بنك البركة الجزائري و اهداف و خصائص و مصادر اموال البنك .

الفصل الأول:

آليات الادارة المالية في المصارف الاسلامية

تمهيد :

شهد النصف الثاني من القرن الماضي و بداية هذا القرن ظاهرة معاصرة و هو مايسمى بالبنوك الاسلامية و انتشارها في بلدان العالم و نظرا لواقع الاقتصادي العام الذي فرضته المصارف التقليدية التي تعد الفائدة الربوية الركيزة الاساسية لنشاطها.

و مع التغيرات و التطورات الكثيرة الواسعة التي شهدها العالم حلال السنوات الاحيرة و التي شملت كل المجالات كالاقتصاد الاسلامي الذي يدرك حجم التحدي و الضغط الذي تواجهه المؤسسات المالية الاسلامية و عليه فانه لن يتحقق التقدم الى إتباع السياسات و الاستراتجيات الملائمة و وضع البرامج و الهياكل الملائمة .

وعليه نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الإدارة المالية و هيكلها إظافة إلى وظائف الإدارة المالية و نشأة النوك الإسلامية من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : ماهية الإدارة المالية

المبحث الثاني: ماهية المصارف الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الادارة المالية

تعتبر الإدارة المالية الحوهر الاساسي في المؤسسة الاقتصادية ،فهي تعتبر جزءا من الإدارة العامة للمؤسسة، حيث تدرجت الادارة المالية عبر التاريخ الاقتصادي المعاصر من وظيفة مالية كان محورها الاساسي في تلبية الأموال اللازمة للمشاريع، وبازدياد شدة المنافسة والتقدم التكنولوجي ، تطورت الى وظيفة تهتم باتخاذ قرارات الإستثمار والتمويل بواسطة التخطيط المالي ، حيث اعطي تعريفها في عدة مفاهميم سنحاول ادراج بعضها كل محاولة لي تقديم مفهوم لها

المطلب الأول: مفهوم الإِدارة المالية

تعد الادارة المالية جزءا من الادارة العامة للمؤسسة ، وقد تطورت عبر التاريخ من تلبية احتياجات التمويل إلى اتخاذ قرارات الاستثمار و التخطيط المالي .

أولا: تعريف الادارة المالية

تعتبر الإدارة الماليّة من الإدارات الأساسيّة والمحوريّة في أيّ مؤسسة، حيث أعطي في عدة مفاهيم سنحاول ادراج بعضها كمحاولة لتقديم مفهوم شامل لها.

-الإدارة المالية هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات إعداد وتفسير التقارير المالية الميزانيات التقديرية الاندماج، إعادة التنظيم المالي وغيرها، ومن خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالتخطيط، التنظيم، التوجيه الرقابة ولكن بصيغة مالية، وبانجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المنشأة[1]

الإدارة المالية كل ما يتعلق بالأموال في المنشأة من تخطيطها والحصول عليها والاستخدام الأمثل لها، وهذا النشاط المالي يبدأ في المنشأة من وقت التفكير في إنشائها إلى آخر لحظة من حياتها، كما أنه نشاط له نفس الأهمية للمنشأة سواء في حالة توسع أو انكماش أو ثبات، تبنى فوق جميع الحالات، وتوجد بصفة دائمة لاحتياجات مالية ينبغي إشباعها بطريقة مناسبة.[2]

حسب الدكتور سيد الهواري تعتبر كل وظيفة من وظائف الإدارة العليا مسؤولة عن عملية الحصول على الأموال اللازمة والتخطيط ومتابعة ذلك، فالإدارة المالية هي إدارة أيمشروع من منظور مالي[3]

1-كام المغربي وأحرون، أساسيات في الادارة [1]، دار الفكر ،عمان الطبعة الأولة 1995،ص317

2-جميل احمد توفيق ، ادارة الأعمال مدجل وظيفي ،الدار الجامعةة ، الاسكندرية 1999 ص 523[2]

3-سيد الهواري ، الاستثمار و التمويل الطويل الأجل ،عين شمس 1982 ، ص 3[3]

ثانيا: هيكل الادارة المالية

بغرض إنجاز مهام الإدارة المالية بصورة واضحة لابد من وضع إطار تنظيمي لهذهالإدارة، يأخذ بعين الاعتبار تحديد طبيعة الوظيفة المالية والعلاقة بين أقسامها، ومع بعضها البعض والمخطط التالي يبين موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي.

الشكل رقم (1-1): موقع الادارة المالية في هيكل تنظيمي

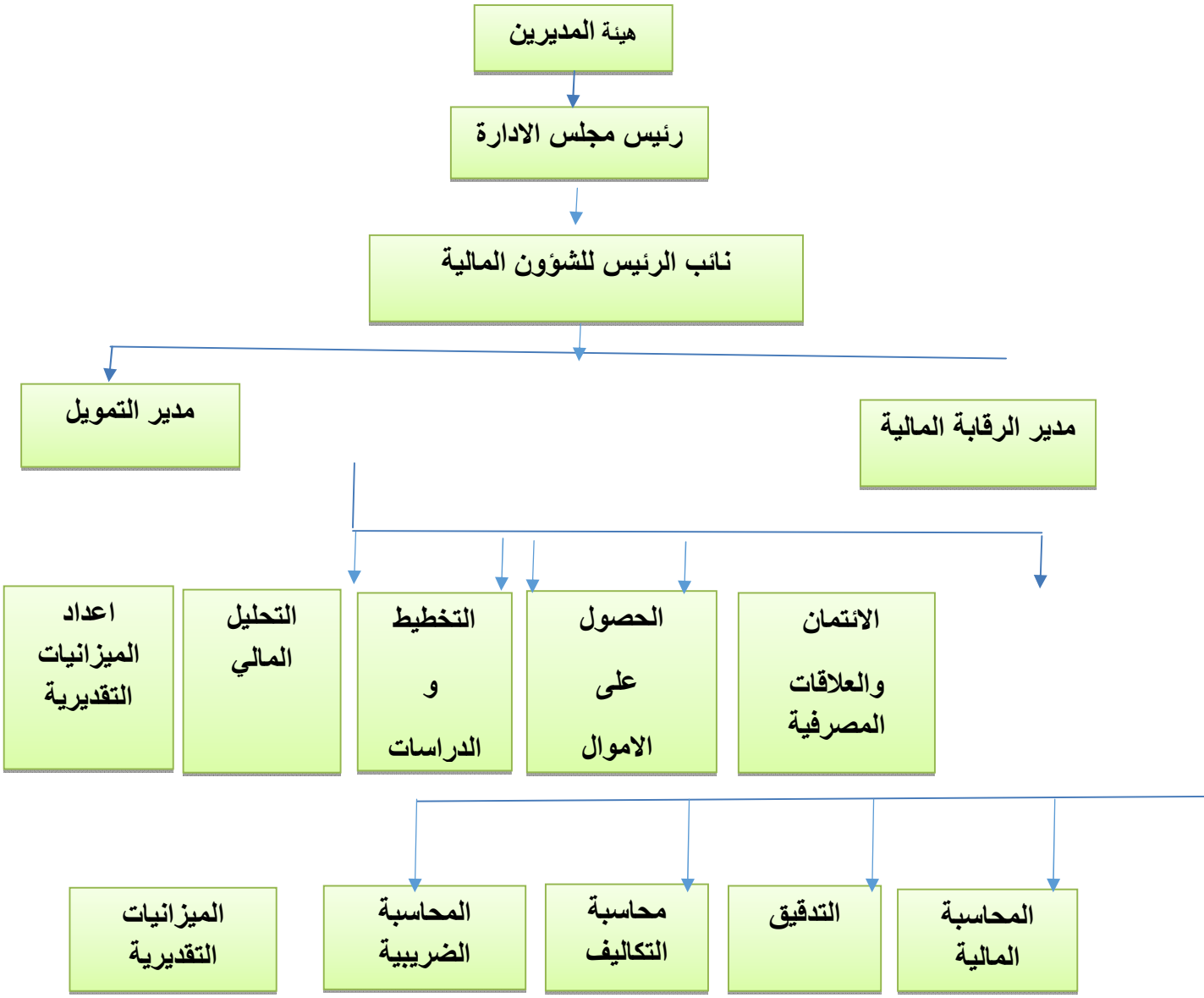

المصدر: دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ، عمان، الاردن، دار المسيرة،2009 ص 47 .

تختلف مكونات الهيكل التنظيمي للإدارة المالية من مشروع إلى آخر، حسب طبيعة عمل المشروع وحجم المعاملات المالية ونظرته إلى مهام الإدارة المالية، ولكن على العموم، فإن توزيع المهام والأعمال على الأقسام الأساسية يرتبط بحجم وطبيعة الأنشطة التي يمارسها المشروع، فإذا كان المشروع كبير سوف يضم قسم الإدارة المالية فروع ومهام متعددة أخرى.

الملاحظ على موقع الإدارة المالية في سلم الهيكل التنظيمي المعروض في الشكل رقم (01) أن المدير المالي بعد الآن من كبار الإداريين في المؤسسة الاقتصادية ويشارك في اتخاذ القرارات الأساسية، وهو يشرف بصورة مباشرة على قسمي الرقابة المالية والتمويل. يقوم المسؤول المالي بتحديد السياسات المالية والتخطيط المالي للمؤسسة وقرارات توزيع الأرباح ومصادر الأموال طويلة الأجل، ويقوم بتوزيع المهام والأدوار على العاملين في القسم المالي، ويتلقى البيانات والمعلومات من قسمي المالية والخزينة، ويقوم بمهمة التخطيط والاستثمار، ويرتبط به قسمين أساسين هما:

1- قسم الرقابة المالية

2- قسم التمويل

ويتفرعان إلى فروع أساسية أخرى مسئولة عن تنفيذ المهام المتعددة للإدارة المالية، فقسم الرقابة المالية ترتبط به المحاسبة المالية والتدقيق ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الضريبية، وتكون مهام هذه الفروع إنجاز عمليات التخطيط المالي للمؤسسة، والرقابة المالية على الأموال الصادرة عن المؤسسة والواردة إليها وتهدف إلى التخطيط للاستثمارات والتنبؤات في حجم المبيعات وحجم الأرباح التي سيحققها المشروع، إضافة إلى الإشراف على التنظيم المحاسبي وإعداد الميزانية ومقارنتها مع الميزانيات التقديرية، لمعرفة ما تحقق من إنجازات فعلية مع المخطط، وتقوم بمهمة تقدير الاستحقاقات الضريبية المترتبة على المؤسسة، وتحديد توقيت تسديدها.

أما مدير التمويل فهو الذي ترتبط فيه فروع التحليل المالي وإعداد الميزانيات التقديرية ومصادر الحصول على الأموال وإدارة السياسة المالية، تقدير الحاجة على الائتمان، وإعداد الدراسات والخطط المستقبلية، وكذلك مسؤولية تكوين العلاقات مع المصارف والمساهمين والمستثمرين والجهات الحكومية وتحديد مصادر الأموال اللازمة للمؤسسة، والتفاوض للحصول على الأموال بأقل التكاليف، وإنجاز مهمة إدارة السيولة النقدية للمؤسسة بكفاءة عالية وتحديد قيمة المخزون، ومصادر الأموال القصيرة والطويلة الأجل وإعداد الموازنات الرأسمالية، وإدارة استثمار الفائض من أموال المؤسسة، بما يتلاءم مع حجم هذه الأموال وتوقيت الحاجة إليها، أي يقوم

بالأعمال الخارجية للمؤسسة بصورة عامة.

المطلب الثاني: خصائص ووظائف الإدارة المالية

هناك العديد من الخصائص و االتي تتميز بها الادارة المالية بالاضافة الى العديد من الوظائف التي تؤديها.

اولا: خصائص الإدارة المالية:

تتميز الإدارة المالية بجملة من الخصائص أهمها مايلي:[1]

أنها ذات علاقة وثيقة بكافةأنشطة المؤسسة حيث أن جميع هذه النشطات تعتمد بشكل أو آخر على المواردالمالي؛

إتحاد أي قرار مالي ملزم الإدارة المؤسسة ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسائر قد تكون فادحة وتؤثر على بقاءالمؤسسة ؛

إن بعض القرارات المالية قرارات مصيرية فإن قرارات المؤسسة على سبيل المثال شراء حظ إنتاجي حديد ذو تكلفة عالية وقد تم تمويل هذا الخط بكامله أو جزءا منه عن طريق إستخدام التمويل المقترض (المديونية) ولم تتمكن من الوفاء بديونها فهذا سيعرضها إلى مشاكل مالية وقانونية قد تحدد بقاء المؤسسةواستمرارها ؛

إن نتائج القرارات المالية قد لا تظهر بالأجل القصير وإنما قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي اليصعوبة إكتشاف الأخطاء وتصحيحا مما يعرض المنشأة إلى الخطر ؛

ثانيا: وظائف الادارة المالية :تعتبر وظائف الإدارة المالية احد الدعامات الاساسية التي تقوم عليها المؤسسات، فنجاح المشروع في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات يعتمد إلى حد كبير على الوظائف التالية:[2]

أولا / التحليل المالي:يعتبر أحد الوظائف الأساسية للإدارة المالية، وهو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات إلى معلومات تعتمد عليها الإدارة المالية في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين

[1] 5-عدنان تايه النعيمي ، ياسين كاسب ، اساسيات في الادارة المالية ، طبعة 1 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ،2007 ،ص15

[2] 6نفس المرجع ، ص 21 - 23

لاتخاذ القرارات المالية المناسبة ووضع الخطط المستقبلية، واقتراح سياسات مالية من أجل تغيير الأوضاع[1]

ثانيا / التخطيط المالي:يعتبر التخطيط من اهم وظائف المدير المالي من خلال رسم السياسات طويلة الأمد الخاصةبالمؤسسة كلها، فهو يهتم بالخطط طويلة الاجل الخاصة بالتوسع في الاصول الرأسمالية من خلال صياغة البرامج المالية، وضع الميزانيات التقديرية للاحتياجات المالية (قصيرة الأجل أو الطويلة[2].

ولكي تكون الخطة ناجحة لابد أن تبني على أسس ومبادئ محددة من أهمها:

– **الواقعية** : ويقصد بواقعية الخطة الإنتقال بالمجتمع من واقع إلى واقع أفضل ، ويمكن إستخدام مؤشراتكمية ونوعية للتأكد من ذلك أيضا على أن تكون الأهداف معبرة عن حاجات المجتمع بشكل علمي وموضوعي و أن تصاغ في حدود الإمكانيات والقدرة على تحقيقها ، ووفق للفترة الزمنية المحددة لها.

– **الشمولية** : تعني تداخل وتكامل الأنشطة المختلفة و على كافة المستويات بحيث أن كل نشاط يؤثر بالنشاطات الأخرى و بما يطرأ عليها من تغيير لذلك لن تتمكن الخطة من تحقيق الأهداف المنشودة عندإقتصارها على نشاطات معينة دون غيرها.

– **التكامل:** الخطة المتكاملة هي الخطة التي تترابط وتتكامل فيها الأنشطة و المتغيرات سواء كان ذلك علىالمستوى التنظيمي أو المستوى المكاني أو مستوى الإعداد و التنفيذ

– **الأمثلية** : يقصد بالأمثلية بلوغ أقصر الغايات في ظل إستخدام أقل للموارد ، و بمعني آخر بلوغ أفضلالنتائج وبأقل تكلفة ممكنة ، وبشكل عام فإن الخطة المثلي هي التي تضمن إستخدام أمثل للموارد وبالتالي تجنب طرق التبديد و الهذر فيها.

– **الوضوح:** وذلك من خلال تحديد الأطراف المعينة بتنفيذ وتحقيق الأهداف الواردة فيها بشكل واضح،وضرورة أن تتناسب واجبات الجماعات المختلفة مع إمكانياتها وقدراتها التنفيذية

الإلزام : تصبح الخطة بعد إقرارها برنامجا ملزما للمؤسسات والهيئات المسؤولية عن تنفيذها ومتابعتهاو بدون هذا النوع من الإلزام قد يصبح من المتعذر تحقيق أهداف الخطة.

---

[1] 7نفس المرجع ، ص23

[2] 8 عثمان محمد غنيم ، تخطيط ، أسس و مبادئ العامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ،ط 4 . 2008 ، ص 116 .

– **المرونة** : الخطة المرنة هي الخطة غير الجامدة و التي يمكن تعديلها أو إدخال تغييرات عليها بأقلخسائر ممكنة ، بمعني أن تكون الخطة قادرة على إستيعاب كل العوامل الطارئة أو غير متوقعة الحدوث

الدقة: ويقصد بذلك دقة محتويات الخطة وصحة البيانات والمعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعيةو البشرية وكذلك صحة أساليب عرضها وتحليلها وتفسيرها وتقديراتها المستقبلية.

–**الإستمرارية** : ترتبط إستمرارية الخطة بإستمرارية عملية التخطيط التي أصبحت سمة أساسية لتوجيهالنشاط و ليس مجرد وسيلة مؤقتة لمعالجة ظروف طارئة تنتهي بإنتهاء تلك الظروف.

ثالثا / الحصول على الأموال:اذا تبين من التقديرات الموضوعة أن التدفق الخارج للنقدية يفوق التدفق الخارج، وان الرصيد النقدي لا يكفي لتغطية العجز ، فان المدير المالي يجد من الضروري الالتجاء الى مصادر خارج شركته للحصول على هذه الأموال اللازمة ، وتأتي هذه الاموال من مصادر مختلفة ، كما انها تعرض تحت انواع متنوعة من الاتفاقات والشروط ولفترات زمنية متفاوتة والمشكلة الرئيسية التي يواجهها المدير المالي في ها المجال هي الحصول على (خليط او مزيج) من هذه الانواع تتناسب أكثر من غيره مع الاحتياجاتالمتوقعة لمنشأته [1]، .

رابعا / استثمار الأموال (ادارة الأصول) : بعد قيام المدير المالي بتخطيط التدفقات النقدية المتوقعة الوظيفة الأولى)، ثم حصوله على اية اموال تظهر الحاجة اليها، ينبغي عليه أن يتأكد من ان هذه الاموال تستثمر بحكمة أو تستخدم استخداما اقتصاديا داخل المؤسسة، ويمكن الاشارة الى هذه الوظيفة بأنها وظيفة ادارة الاصول. ونحن في الحقيقةنعني هنا ان المدير المالي يجب أن يحاول الحصول على أكبر المنافع الممكنة من هذه الأموال التيتستثمر في الأصول المختلفة للمؤسسة ، بيد أن إدارة الاستخدامات المالية في المصارف الإسلاميةالعنصر الجوهري الذي يعكس فلسفة تلك المؤسسات ورسالتها، فالنشاط الاستثماري يجد اهتماما بالغا فيالمصارف الإسلامية لإشباع متطلبات العملاء بما يناسب مقتضيات الشريعة الإسلامية ولهذا نتجهالمؤسسات المالية الإسلامية بالاستثمار والمتاجرة المباشرين إلى جانب نظم التمويل بالمضاربة والمشاركة وكل الصيغ الشرعية الأخرى[2] .

---

[1] 9 جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 37

[2] 10 محمد فوزي ،تنظيم و ادارة المعاملات المالية و المصرفية في البوك الاسلامية ،جريدة الشرق القطرية بتاريخ 20–09–2015 ، على موقع:

خامسا / الرقابة المالية: تعتبر الرقابة المالية ثاني أهم وظيفة بعد التخطيط المالي فهي تهدف إلى مراقبة الأداء (تحديد الأداءالمعياري و معالجة الانحرافات من خلال التعديل المستمر في الخطط المسايرة التغيرات الاقتصادية،وذلك بتصميم نظام لها يمكنه من مراجعة العمليات الفعلية مع الخطط التي سبق له رسمها و بالتاليبواسطة تقارير الأداء يمكن اكتشاف الانحرافات غير العادية و يستلزم هذا الاكتشاف البحث عن أسبابحدوث هذه الانحرافات ثم تعديل العمليات أو تعديل الخطة نفسها وذلك حسبما يظهر من البحث والتحليل[1]

سادسا إدارة المخاطر: تعتبر الإدارة المالية مسؤولة عن تحديد أنواع المخاطر التي يجب التعامل معها مثل مخاطر تقلباتسعر الصرف وأسعار الفائدة، كما تعمل على تغطية هذه المخاطر بأفضل الوسائل.

[1]جميل أحمد توفيق ، مرجع سابق ، ص 38

المطلب الثالث: اهمية و أهداف و مبادئ الادارة المالية

هناك العديد من المبادئ و أهميات التي تتميز بها الإدارة المالية بالإضافة إلى العديد من الوظائف التي تؤديها..

اولا :أهمية الادارة المالية

تكمن أهمية الادارة المالية فيما يلي[1]:

تأتي أهمية الإدارة المالية من كون أن القرارات المالية عظيمة التأثير على حياة المنظمة، وليس هذا فحسب، ولكن جميع القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة سواء كانت مالية أو غير مالية، يترتب عليها العديد من التكاليف أو الإيرادات المؤثرة على نتائج المؤسسة ، ولذلك وجب على المدير المالي أن يحسن تقدير الأمور وعرض القضايا على مجلس الإدارة، مع إعداد تقارير وافية تعطي رؤية واضحة مؤيدة بالدراسات والتقارير بمختلف الأمور ذات التأثير المالي، ويساعد المدير المالي على كل ما سبق إلمامه بالجوانب المحاسبية، ويتطلب هذا الأمرالعديد من العلاقات والمعارف بميادين المعرفة الأخرى بالمنظمة، كالجوانب الاقتصادية والمحاسبية والإحصائية والكمية، التي تساعد المدير المالي في فهم العلاقات والربط بين المتغيرات واستخراج المؤشرات والنتائج

تلعب الإدارة المالية دورا هاما في مساعدة المؤسسة على النمو والنهوض بأدائها فهي تعمل على مواجهة التحديات والعقبات التي تتعرض لها المؤسسة كما تحاول المحافظة على السيولة النقدية لهذه الأخيرة وعلى رغم من تنوع وتشعب الوظائف المالية في الشركات مثل إدارة المالية الداخلية، إدارة التدفقات النقدية، دفع القروض محاولة تخفيض الضرائب المدفوعة، وغيرها من الأعمال التي تتضمن للإدارة تحقيق هدفها بصورة جيدة، ويمكنتقسيم أهمية الإدارة المالية بشكل عام:

-الإدارة المالية تستخدم الأموال داخل المشروع بالشكل الذي ينسجم مع المؤسسة؛

-تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة وذلك من خلال سلامة القرارات المالية؛

-تؤثر على الإدارات الأخرى ضمن إطار الإنتاج والتسويق بأسلوب الوظيفة المالية وكفاءة المدرين الماليين؛

-تعالج موضوعات مالية مستقبلية ومعرفة الأموال المطلوبة لتمويل مختلف الأنشطة؛

[1] محمد سليمان سلامة ، الادارة المالية العامة ، الطبعة الاولى ، دار المعتز للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2015 ن ص 21- 22

ثانيا:أهداف الادارة المالية

تتمحور أهداف الإدارة المالية حول مدى فاعلية القرارات المالية من خلال تحقيق التوازن بين السيولة والربحية ومدى استخدام الموارد المالية بكفاءة للمحافظة على استقرار المؤسسة وفي هذا الإطار يمكن حصر أهداف الإدارة المالية على النحو التالي:[1]

1. **تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة:** إن هدف تعظيم الربحية يعتبر من الأهداف الرئيسية لتقديم الأداء التشغيلي للمؤسسة لأنه يعبر عن مدى الكفاءة الاقتصادية المؤسسة حيث أن جميع القرارات تتجه نحو تحقيق أقصى ربح ممكن حيث أن المساهمين يقيمون كفاءة المدير المالي ويتم الحكم على كفاءته من خلال نسبة الأرباح التييحصلون عليها بصفتهم مالكين للمشروع أما وجهة نظر إدارة المؤسسة تمثل الأرباح ومدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لهذه الموارد وبالرغم من أهمية تعظيم الأرباح كهدف من الأهداف الرئيسية التنظيم الأداء التشغيلي في للمؤسسة إلا أن هناك إختلافا كبير بين الماليين والإقتصاديين في تحديد الأرباح حيث إن الماليين لا يقبلون بفكرة تعظيم الأرباح كهدف لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة إلا أن هناك إختلافا كبير بين الماليين والاقتصاديين في تحديد الأرباح، حيث أن الماليين لا يقبلون بفكرة تعظيم الأرباح كهدف التقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة. حيث أن هذا الهدف يكنفه الكثير من الغموض، من حيث عدم أخذمخاطر الإستثمار بعين الإعتبار وتجاهل القيمة الزمنية للنقود التوقيت الزمني للتدفقات النقدية، وقد إستبدل الماليون هدف تعظيم الأرباح بهدف تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، حيث أن هذا الهدف يعطي صورة أدقعن أداء المؤسسة من هدف تعظيم الأرباح لعدة إعتبارات منها:

– أن الربح الأقصى المطلق لا يعكس بشكل مناسب الاستخدام الأمثل للموارد، إذ قد تزيد الموارد المالية

– وقد تزيد الأرباح ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الموارد، الأمر الذي يعني تدني العائد على الإستثماروبالتالي القيمة الحالية للمؤسسة

– أن هدف تحقيق أقصى ربح ممكن يتجاهل المخاطر الناتجة عن الإستثمار، لأن هذه الفكرة تعني الإنحياز للمشروع الأكثر ربحا بغض النظر عن نسبة المخاطر في حين لا يقبل المستثمرون بالمشاريع ذاتالمخاطر المرتفعة خاصة إذ لم ينتج عنها أرباح مرتفعة توازي هذه المخاطر؛

– إن الربح لا يأخذ عنصر الزمن بالحسبان فلو حقق مشروعان ربح بقية خمسة آلاف دينار مثلا ولكن المشروع الأول حقق الربح خلال السنة الأولى من تشغيل المشروع في حين حقق المشروع الثاني الربح

[1] 13 ابراهيم علي صقر ، أهداف الادارة المالية، سلسلة منشوراتن جامعة الامير سطام بن عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، متاح على الموقع : https://faceulty.psau.edu.sa/i.binsaqr/document/

خلال السنة الثانية من بدء لتنفيذ المشروع، فالريح بالمفهوم المطلق متساوي في الحالتين ولكن إذا أخذعنصر الزمن بعين الإعتبار فإن الريح بالمشروع الثاني؛

إختلاف الربح من مؤسسة الأخرى بإختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة فقد تختلف الأرباح منمشروع إلى آخر بإختلاف طريقة الوصول إلى صافي الربح.

2- تقليل الخطر المالي والإداري: إن هدف تخفيض الخطر بعد مرافق للحصول على الأرباح للعلاقة بين الريحية والخطر، ولغرض تعزيز مسيرة المشروع واستقراره لابد من إن تعمل الإدارة المالية على تحقيق الخطرالذي يتعرض له مشروع سواء كان خطر خارجيا كأخطاء المتعلقة أو خطر داخلي يتعلق بكفاءة استخداماالأصول وإدارة مديونية المشروع أو كفاءة عملية التشغيل.

3- تحقيق الاستثمار الأفضل: وهو أحد أهم الأهداف التي تنشطها الإدارة المالية وذلك نظرا لارتفاعحجم المبالغ المستثمرة في النفقات الإستثمارية، ويتم إختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة بإستخدام طرق إختيار الاستثمارات الرأسمالية والتي تؤكد على كيفية إختيار الموجودات والإنفاق عليها وتحليل الخطر وعدم التأكد للتدفقات النقدية كما يدخل ضمن هذا الهدف زيادة العائد الاجتماعي إلى أقصى حد وتعميم الفائدة الموجودة من المشروع على المجتمع ككل.

4- المسؤولية الاجتماعية: لقد تزايدت بالفترة الأخيرة، تحديد أهداف الإدارة المالية فهل يقتصر دور المؤسسة على تحقيق الأرباح وتعظيم حقوق حملة الأسهم لتحقيق رفاهية موظفيها وعملائها والمجتمع الذي تتواجد فيه.

إن دور المنشأة لم يعد يقتصر على تحقيق تعظيم الثروة الحملة الأسهم بحيث تتوسع هذا الدور وأصبحالمؤسسات مسؤولية إجتماعية تستدعي توفير بيئة عمل آمنة وإنتاج سلع أو خدمات آمنة وكذلك العمل ضمن ظروف صحية ومعيشية آمنة أن الأعمال ذات المسؤولية الاجتماعية كلفة ومن المشكوك فيه القولبرغبة هذه المؤسسات على تحمل هذه التكاليف وبالتالي فإذا التزمت بالمسؤولية الاجتماعية قد يوجهها بعضالصعوبات منها:

- إن المؤسسات التي تعمل على تحقيق هذه المسؤولية الاجتماعية قد تواجهه وضعا تنافسيا أصعب منتلك التي لا تسعى لتحقيق الهدف حيث أنها تتحمل تكاليف إضافية وبالتالي تصبح قدرتها على تسعير منتجاتها بسعر تنافسي أقل من تلك المؤسسات التي تتحمل هذه التكاليف؛

- قد يمتنع بعض المستثمرين عن الإستثمار في المؤسسات التي تخصص جزءا من مواردها قد يؤدي إلى إنخفاض ربحية الشركة وبالتالي إنخفاض العائد على حقوق الملكية في حين يهتم المستثمر بتعظيم هذاالعائد إن تكاليف المسؤولية؛

- إن تكاليف المسؤولية الاجتماعية قد يكون له تأثير سلبي على ربحية المؤسسة في المدى القصير حيث تشير الدراسات الحديثة على أن هناك علاقة ترابطية إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية على المدى الطويل حيث إن هذا السلوك يؤدي إلى حذب الأعمال من العملاء الذين يؤيدون سياستها

الإجتماعية تعزيز الولاء والاستقرار الوظيفي لدى العاملين في هذه المؤسسات بما يضمن زيادة الإنتاجية والكفاءة لدى هؤلاء العاملين.

ثالثا: مبادئ الادارة المالية

تتمثل مبادئ الإدارة المالية في ما يلي:

1- السلطة تنفصل عن المسؤولية: فالسلطة والمسؤولية شيئان متلازمان فالذين لهم سلطة إصدار الأوامر يجب عليهم تحمل مسؤولية النتائج التي تترتب على إصدارها، حيث تتساوى السلطة مع المسؤولية، فإذا حمل شخص بمسؤولية أداء عملية معينة، فيجب إعطاءه السلطة الكافية التنظيم وإدارة هذه العملية بما يضمن نجاحها.

2 -وحدة الأمر: يجب أن يتلقى المرؤوس الأوامر من رئيس واحد، بمعنى أن هناك وحدة أمر واحدة فقط، يتلقى منها المرؤوس الاوامر.

3- وحدة التوجيه: بمعنى أن يكون هناك مفكر واحد أو مخطط واحد للإدارة المالية، يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة ، فلا يمكن للأفراد العاملين في الإدارة المالية أن يتنبئوا بالمشاكل التي قد تواجههم من يوم الآخر أثناء تأدية وظائفهم، لذا يجب على مدير الإدارة المالية أنه يواجههم ويعلمهم بالنتائج المطلوب تحقيقها، ويساعدهم على تنمية مهارتهم ويعلمهم بالنتائج المطلوبة تحقيقها، ويساعدهم على تنمية مهارتهم، وقد يتطلب توجيههم توجيها دقيقا بالأسلوب والوقت والمكان المناسب، فالرئيس أو المدير الناجح هو الذي يجعل في نفوس مرؤوسيه الرغبة في تأدية أصالهم بأحسن وجه، وليس مجرد تأديتها للبقاء في وظائفهم.

4 -وضع الرجل المناسب في المكان المناسب: إن الكفاية التنظيمية القصوى تتطلب تسكينا فعالا للأفراد، بمعنى أن كل فرد يجب اختياره وتسكينه في وظيفته بحرص، بحيث تحقق مطالب الوظيفة، والتكوين الشخصي للفرد أفضل مزيج ممكن[1].

5-**الاتصال:** وهو أن يكون المدير المالي قادر على إيصال أفكاره وأهدافه إلى مرؤوسه، بغرض تأدية العمل المطلوب منهم، وتشجيعهم على التحدث معه بصراحة، لكي يعرف بعض الأمور التي يجهلها، وبعض الاقتراحات والأفكار من مرؤوسه، والتي قد يكون لها أثر كبير في تحسينأعمال المؤسسة.

[1] مصطفى محمود أبو بكر ، **المدير المعاصر**،الاسكندرية، مصر ، دار الجامعة ، 2003، ص 222-223

6-النظام: وهو مجموعة القواعد والقوانين الداخلية التي تحددها الإدارة العليا في المؤسسة، والتي تجبر أفراد الإدارة المالية على التقيد والتحلي بها أثناء القيام بمهامهم، ويعتبر وجود النظام في المؤسسة ضروري لإدارة العمل بشكل جيد .

7 -تقسيم العمل(التخصص): أي أن كل شخص في الإدارة المالية متخصص في وظيفة معينة فقط، وذلك لزيادة الكفاءة في العمل وتحسين الأداء .

8- الابتكار: إن وظيفة الإدارة ليست الاستمرار في العمل بنفس الأسلوب الماضي، ولكنها أيضا إدخال أفكار جيدة وبناءة لم تكن معروفة من قبل. فعملية الإدارة ليست مجرد عملية بيروقراطية، أو عملية اتخاذ القرارات أو عملية تنظيمية، بل أيضا عملية إنشائية، فالمدير الحقيقي هو المدير المبتكر[1] .

[1] عادل حسن، للادارة ، الاسكندرية ، مصر، مؤسسة الشباب الجامعة ،1995 ، ص 46

المبحث الثاني: عموميات حول المصارف الإسلامية

برزت المصارف الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية حيث تعمل في اطار إسلامي و تلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها شريعة الإسلامية فهي تعتمد منذ نشأتها على عدم التعامل بالفوائد أخذا وعطاء، لذا فكر عدد من خبراء الاقتصاد والشريعة أن هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا) وارتفاع معدلات الفائدة التي كانت السبب الرئيسي في الأزمات المالية، ومن هنا ظهرت فكرة المصارف الإسلامية ، الأمر الذي يتطلب منا التعرض لنشأة المصارف الاسلامية، تعريفها، حصائصها، أهدافها، أنواع و مبادئها .

المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية

برزت المصارف الاسلامية كبديل للمصارف التقليدية حيث تعمل في اطار إسلامي و تلتزم بكل القيم الاخلاقية التي جاءت بها الشريعة الاسلامية .

أولا: نشأة المصارف الإسلامية

بتزامن العصور من البحث الاقتصادي الإسلامي في مجال الربا والمصاريف والنقود بثلاث مراحل[1]:

المرحلة الأولى:

بدأت منذ أواسط الثلاثينات من القرن العشرين ببداية الصحوة الإسلامية الحديثة حيث بدا مفكرو الصحوة وعلماءها في مواجهة المشاكل الاقتصادية والمعاصرة ووجهوا اهتمامهم إلى مشكلة الفائدة الربوية وعلى الرغم من تناولهم لهذه القضية دون تعمدهم فيها أنهم أفكوا في إبراز الموقف الإسلامي والدفاع عنه ودعوة المجتمع إلى تغير المؤسسات الاقتصادية للتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

المرحلة الثانية:

كانت مع بداية السبعينات من القرن العشرين حيث توجه اهتمام رجال الاقتصاد والمسلمين إلى التفكير في البديل الإسلامي للبنوك الربوية فبدا التحليل الاقتصادي بحكمة تحريم الربا وتعددت المؤتمرات وندوات حول الاقتصاد الإسلامي في جانبه النقدي والمصرفي ولعل أهم إسهام فكري وعملي في هذا المجال ما قدمه مجلس الفكر الإسلامي، والباكستاني في تقرير أعدته مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والمصروفين

[1] حسين محمد سمحان ، **أسس العمليات المصرفية الاسلامية** ، دار الميسرة لنشر و التوزيع الاردن ، الطبعة الاولى ، 2013 ، ص 42 .

حول كيفية إلغاء الفائدة من الاقتصاد وهو أول برنامج شامل ومنظم لإلغاء الربا من الاقتصاد والحديث وأول محاولة التطوير نموذج اقتصادي بلا فائدة.

وأما المرحلة الثالثة:

فتبدأ مع مطلع ثمانينيات من القرن العشرين ، وفيها تم الانتقال من النظرية إلى التطبيق ومن التصور إلى الممارسة وانتشرت حركة البنوك والمصارف الإسلامية حتى أصبح هنا حوالي أربعين مصرفا ومؤسسة مالية استثمارية ، تعمل على غير أساس الفائدة في العالم.

انطلاقا من تحريم الربا ظهرت أهمية إعادة النظر في الهياكل المالية والنقدية والأدوات التمويلية في الدول الإسلامية ، فبدأ التفكير المنهجي في بعض دول العالم الإسلامي لإنشاء البنوك الإسلامية منذ الأربعينيات من القرن العشرين ، حيث أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة وطبقة باكستان الفكرة في عام1950وذلك بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع بدون فوائد من الموسرين ، ثم تعاود إقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد إلا أن التجربة لم تنجح بسب الافتقار إلى جهاز إداري و مالي كفء، وعدم إقبال المودعين وعلى نفس النمط نشأت في الريف المصرفي بنوك ادخار محلية.

تعمل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية بدون فائدة على الودائع ولم تستمر تلك التجربة إلا عدة سنوات حيث تم إيقاف العمل في تلك البنوك بسبب عدم توافر الإطارات اللازمة لأداء النشاط المصرفي الإسلامي ومن ثم تكررت المحاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام 1963م ، حيث تم إنشاء ما يسمي ببنوك الادخار المحلية بجمهورية مصر العربية والتي أسسها الدكتور أحمد التجار رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات ، ثم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي الذي يعد أول بنك ينص في القانون إنشاءه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاء.

–وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ضمن توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية الإسلامية ونتيجة لذلك جاء إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية والتي وقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974 م،وباشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه عام 1977م بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ، ويتميز هذا الأخير بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.

وجاء إنشاء أول مصرف إسلامي متكامل ليتعامل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية عام 1975م، وهو بنك دبي الإسلامي ليقدم البنك جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقا للأحكام الشريعة الإسلامية.

ثم توالي بعد ذلك إنشاء المصاريف الإسلامية لتصل إلى أكثر من ثلاث مائة مصرف منتشرة في أكثر من ثماني وأربعين دولة علي مستوى العالم.

ثانيا: تعريف المصارف الاسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول، مقدمة لذلك فكراً اقتصادياً ذا طبيعة خاصة وقد أصبحت هذه المصارف واقعاً ملموساً وفعالاً تجاوز إطار التواجد لينفذ إلى آفاق التفاعل والابتكار والتعامل بايجابية مع مستجدات العصر التي يواجهها عالم اليوم الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على مفهومها.

– لقد عرف المصرف الإسلامي على أنه: (مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها)[1]

– مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها الجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا

– كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية[2].

– أما من المنظور الإسلامي فالمصرف هو مؤسسة مالية ومصرفية و تنموية و اجتماعية تستمد منطلقها العقيدي من الشريعة الإسلامية وهو ما يميزها عن غيرها من المصارف.

ونتيجةً لما تقدّم فإن الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي تتمثل فيما يلي:2

– أن مصدر المال و توظيفه لا بد أن يكون حلالا؛

–أن توظيف المال لا بد أن يكون بعيدا بعيدا عن شبهة الربا؛

–أن توزيع العوائد و المخاطر يتم بين أرباب المال و القائمين على إدارته و توظيفه؛

–أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة و الرقابة في عمل المصارف الإسلامية؛

–أن للمحتاجين حا في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة؛

---

[1]أحمد سليمان خصاونة، المصارف الاسلامية، علم الكتاب لنشر و التوزيع، شارع الجامعة بحانب البنك الاسلاتمي ن عمان ،2008،ص 60 .

[2]جمال عمارة ، **المصرف الاسلامي** ، دار النبأ ، اللجزائر ، 1996 ، ص 48 .

-التمسك بقاعدة الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية والتوجهات الإسلامية الأخرى؛

-عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي؛

-الملكية المزدوجة (الخاصة والعامة)؛

-الحرية الاقتصادية المقيدة؛

-التكامل الاجتماعي وتحقيق التوازن في المجتمع الإنساني (مسلمون وغير مسلمين)

وتعرف مواصفات البنوك الاسلامية كى التالي

1. عدم تلبس المعاملات المصرفية بالربا.

2. عدم تلبس المعاملات المصرفية بالجهالة والغرر والنجش.

3. خضوع المعاملات المصرفية لعنصر المخاطرة.

4. خلو المعاملات المصرفية من شروط الإذعان والإلزام بما لايلزم.

5. خلو المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة.

6. وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات مصرفية لا تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

7. خضوع المعاملات المصرفية لقاعدة الغنم بالغرم ، إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلا لأنه يخالف حكم الإسلام ومنطق العدالة ، وعليه فإن علماء المصرفية الإسلامية جعلوا من تلك القاعدة أساسا لتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كبديل لسعر الفائدة في النظام المصرفي التقليدي .

8. قيام البنك الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنويا ، وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعا متى بلغ المال نصابا ، وحال عليه الحول

9. الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، إذ لا تمول إنتاج الكروم إذا كان هذا الإنتاج موجها لاستخدام الخمور، فلا يجوز تمويله لتلبسه بالحرام لأن ما يؤدي إلى الحرام يكون حراما.

المطلب الثاني: خصائص و أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الاسلامية الى تحقيق أهداف النظام الاسلامي القائم على اساس مبدأ الاستحقاق و استخدام الاموال في دعم التكافل الاجتماعي و تحقيق الرفاهية

أولا : خصائص المصارف الإسلامية

رغم أن المصارف الاسلامية تلعب دورن مشابها الى حد ما لدور المصارف التقليدية الا أن هناك اختلافات اساسية بين النموذجين نذكر اهم هاته الحصائص فيما يلي :

1- إستبعاد التعامل بالفائدة:لما كان سعر الفائدة الذي تتعامل به البنوك التقليدية هو عبارة عن ربا، فإنه كان لزاما على البنوك الإسلامية عدم التعامل به لأنه محرم، وهذا يعني أنها لا تتعامل بالفائدة واستخدام نظام المشاركة في الربح أو الخسارة وذلك من شأنه تحقيق التوجيهات الإسلامية في جعل رأس المال شريكا مع العمل في تحمل نتائج العملية الإنتاجية فتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للمصرف الإسلامي، لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله و شدد العقوبة عليه، والمصرف الإسلامي بهذا ينسجم تماما مع غيره من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى و التي تشكل في مجموعها نظاما إسلاميا متكاملا، لا يتناقض معها، ذلك لأن جميع هذه المؤسسات الإسلامية بما فيها المصرف الإسلامي تعمل حادة من اجل تحقيق تنقية المجتمع من كل ما لا يتلاءم مع مبادئ هذا الدين وتعاليمه السامية

2- التزام البنوك بأحكام الشرعية الإسلامية:يتمثل هذا الالتزام من منطق أن ما يجب مراعاته في العيادات يجب مراعاته في المعاملات فالحلال بين والحرام بين، وأنه يجب اعتماد الشرعية الإسلامية في جميع مناحي الحياة والمعاملات في حياة المسلم واحدةمن تلك المناحي[1].

3-تركيز الجهد نحو التنمية الشاملة:لا يكفي البنك الإسلامي حيث يعمل على استبعاد التعامل بالربا وإنما توظيف أمواله في الأنشطة المثمرة لأن طبيعتها المميزة هي أنه بنك مستثمر أي الزيادة في الدين نظيرة الأجل، فالبنك الإسلامي يعمل فيمحالين هما الاستثمار المباشر و الاستثمار الغير مباشر[2].

4-تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع: ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود ، فهي لا تفترض أو تقرض نقودا، وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لإستدامه في غير الفرض الذي طلب من أجله لتساهم بذلك في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية معتمدة في ذلك على

---

[1] نعيم داوود، **البنوك الاسلامية نحو الاقتصاد الاسلامي** ، د، ط ، دار البداية ، عمان ، الاردن ، 2012 ، ص54 .

[2] أحمد صقر،قاض،**العمل المصرفي الاسلامي (أصوله، وصيغه، و تحدياته)**، د، اتحاد المصارف الاسلامية ، بيروت، لبنان، 2014، ص220

المشاركة، وتمكن هذه الخاصية من جعل العلاقة الموجودة بين البنك ومعملاته تقوم على أساس الشراكة وليس على أسس دائن ومدين.

5- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية، فالهدف الأسمى لهذه البنوك هو ترقية المردود الاجتماعي لصالح الأمة الإسلامية،وذلك من خلال تحويلالبنوك الإسلامية المشاريع الاقتصادية ذات المردودية والكفاءة الإنتاجية والتي تعود بالنفع على المجتمع وتحقيق تنمية اجتماعية شاملة.

6- خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية:تعرف على أنها التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشرعية الإسلامية حب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى.

7- الالتزام بالسعي وتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع:

تشتمل هذه الخاصية على تمويل الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق معنى ومضمون التقارب الإيجابي والمشاركة الفعالة بين المواطنين، ومن أهم الخدمات الاجتماعية

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية:

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الإسلامي القائم على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية.

أولا: أهداف البنوك الإسلامية.

للبنك الإسلامي أهداف يسعى لتحقيقها، استلزمتها الطبيعة المميزة للبنك الإسلامي وتجسيدا للقيم الإسلامية، وتطبيقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات الاقتصادية فيما يسهم بفعالية في القضاء على الازدواجية التي قد يجدها المسلمين بين تعاليم العقيدة وواقع الممارسات الفعلية التي تتم فيالمجمع، ولهذا لابد من معرفة الأهداف التي تتمثل في ما يلي:

1-الأهداف الإستثمارية:

تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الإتفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغة جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق العالمية.[1]

والهدف الإستثماري هو خيار يجب على البنوك الإسلامية أن تتخذه من بين مجموعة من الخيارات أو البدائل أمامها ولذلك يجب ربطه بالهدف التنموي والذي يتمثل في سعي البنوك الإسلامية لتحقيقةالرفاهية

[1]حيدر يونس الموسوي،**المصارف الإسلامية وأدابها المالي آثارها في سوق الأوراق المالية**، دار اليازوري، الأردن 2011، ص29

الاقتصادية واسعة الانتشار وعمالة كاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي ليصبح الاستثمار هدفا يعني توظيف أموال البنك في الاستثمارات التنموية الفعلية[1].

2- الأهداف المالية:

بما أن البنك الإسلامي هو في الأساس عبارة عن مؤسسة مالية فإنها على تحقيق بعض الأمور في المحالالمالي وأهمها:

1) حلب أصحاب رؤوس الأموال وذلك من أجل تنميتها وتختبر عملية الإبداع المصدر الرئيسي الأموال البنك الإسلامي

2)استثمار الأموال التي تم حذبها وذلك لتحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال بالطرق الشرعية بما أن عملية الإبداع للأموال هي المصدر الرئيسي للبنك الإسلامي فإن عملية استثمارها في للمصدر الرئيسي التحقيقالأرباح الصرف معادلة الاستثمار الصاحب رأس المال والمستثمر طالب التمويل.

3)تحقيق الأرباح وهي الهدف الرئيسي لأي مؤسسة مالية بما فيها البنوك الإسلامية وكلما زادت الأرباح بالتالي أرباح المساهمين في البنك، إضافة إلى الأرباح التي حققتها الأرباح المودعة وكذلك الأرباح التي حققها الشخص الذي قام باستثمار تلك الأموال طلب التمويل)، فالأطراف الثلاثة حقق ما يسعى لتحقيقه.

3- أهداف خاصة بعملاء البنك.

1)توفي عنصر الأمان لأصحاب الأموال المودعة ويتم ذلك من خلال توفير السيولة النقدية الدائمة المواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء وكذلك توفير السيولة اللازمة والدائمة لاحتياجات التشغيل اليومية.

2)تقديم الخدمات المصرفية للعملاء وتحد من بينها السحب والإبداع والتمويلات النقدية وصرف الشيكات و غيرها من الخدمات

3)توفير التمويل الطالبي التمويل حيث يعمل البنك الإسلامي على استثمار الأموال المودعة لديه من خلال تقديمها لطالبي التمويل.

4أهداف خاصة بالمنظومة المالية الإسلامية.

1) تخليص اقتصاديات الدول الإسلامية من التبعية للاقتصاديات الأخرى ويتم هذا من خلال توجيه رؤوس الأموال ليتم استثمارها في داخل البلاد الإسلامية.

2) السعي لابتكار صيغ أخرى للعملية التمويلية من خلال العمل على جذب مستثمرين حدد وذلك المنافسة البنوك التقليدية ويتم ذلك من خلال جودة الخدمات التي يقدمها والسرعة في أداء تلك الخدمات.

[1]نوري عبد الرسول الخاقاني، **المصرفية الاسلامية**، دار اليازوري، الاردن، ط1، 2011، ص173 .

المطلب الثالث: أنواع و مبادئ و أسس المصارف الإسلامية.

تتميز المصارف الاسلامية عن التقليدية بعدة انواع و كذالك مبادئ و اسس نذكرها في مايلي

أولا :أنواع المصارف الإسلامية

على الرغم من الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية وعلى الرغم من أن نشأتها ارتبطت بأنها أحد أنواع البنوك وإنما نوع في حد ذاته إلا أن امتداد نشاط البنوك الإسلامية وتشعبه وازدياد جمع معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها بأنشطة اقتصادية معينة للعملاء وللبنوك الإسلامية سواء شفها النقدي أو بشقها الاستثماري التوظيفي، الطويل الأجل ومن هنا يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية يمكن تقسيمها وفقا لعدة مجالات

و يمكن تصور عدة أنواع من المصارف الإسلامية بحيث تقسم وفقا لعدة أسس هي :

1- وفقا للنطاق الجغرافي: ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، وفقا لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:

ا بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطه على الدولة التي تحمل حسبتها والتي تمارس فيها نشاطها، ولا يعتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي

ب بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي

2-وفقا للمحال التوظيفي:للمصرف يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمحال التوظيفي الذي يغلب على نشاط المصرف كما يلي:

أ - بنوك اسلامية صناعية: وهي تلك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية خاصة عندما يمتلك البنك مجموعة من الخيارات البشرية في اعداد دراسات الجدوى و تقييم فرص الاستثمار

ب بنوك اسلامية زراعية: وهي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها المجاهها الزراعي وباعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع.

ج بنوك الادخار والاستثمار: وهي بنوك تفتقر اليها فعلا الدول الإسلامية حيث تعمل هذه البنوك على نطاقين نطاق بنوك الادخار او صناديق الادعار وتكون مهمة هذه الصناديق جميع المدخرات من صغارالمدخرين وكبارهم في حد سواء.

د بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: وهي من أهم البنوك التي تساهم في اعادة تجديد سيولتها باعتبارها مورد مالي اضافي وذلك للانتقال بمختلف البنوك والمؤسسات الخارجية التي تمارس نفس النشاط وتسهيل عمليات التعامل الدولي بين البلدان الإسلامية!

ج بنوك إسلامية تجارية: وهي البنوك التي تتخصص في تقديم تمويل النشاط التجاري وبصفة خاصة التمويل رأس المال للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية القومية 2

3- وفقا لحجم النشاط: وتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لهذا المعيار وتقسيمها إلى ثلاثة أنواع هي[1]:

ا- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها فقط على الجانب المحلي.

ب- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع قومي، حيث تنشر فروعها على مستوى الدولة لتعطي عملاء الدولة التي يرغبون في التعامل مهما التنوع، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة المعاملات الدولة.

ج - بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى وهي تكون من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي وإن لديها من الإمكانات ما تؤولها لتوجيه هذا السوق.

4-وفقا الاستراتيجية المستخدمة:حسب هذا التقسيم يمكن تحديد الأنواع التالية:

أ- بنوك إسلامية رائدة وقائدة: تعتمد على استراتيجية التوسع والتطور والابتكار، وتطبيق أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا المعلومات المصرفية إلى تطبيقها البنوك الأخرى، وتعمل على نشر خدماتها الجميععملاتها، كما لها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا وبتالي الأعلى ربحية.

ب- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة: تقوم على إستراتيجية التقليد والمحاكاة ومن ثم فإن هذا النوع ينتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية فإذا ما نجحت في استقطاب جانب هام من العملاء وأثبتت ربحيتها، سارعت هذه البنوك بتقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لهذ وفقا للعملاء المتعاملين معها حسب هذا الأساس تقسم إلى نوعين:

أ- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها

❖**ب) بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول وللبنوك الإسلامية العادية:** لا يتعامل هذا النوع من السوك مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

ثانيا: مبادئ المصارف الإسلامية.

يعمل البنك الإسلامي وفق المبادئ التالية[3] :

مبدأ المنهج الإسلامي هو أساس التعامل.

- مبدأ عدم التعامل بالفائدة (بالريا) أخذا وعطاءا.

- مبدأ أن النقود لا تولد النقود (النقود لا تنمو إلا بفعل استثماره).

---

[1]-محسن أحمد الخضري، **البنوك الاسلامية**، التراك لنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ، السنة 1995، ص62

[2]أحمد محمد المصري ، ادارة البنوك التجارية الاسلامية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية،ط2006،1،ص61-62

[3]حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الاسلامية،ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان(الاردن)،2013،ص86

– مبدأ الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي.
– مبدأ توجيه المدخرات نحو المحالات التي تخدم التنمية.
– مبدأ تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع.
تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة في الربح والخسارة تطبيقا لمبدأ الغنم بالغرم.

ثالثا: أسس المصارف الاسلامية

1 – حسن اختيار من يقومون على تسيير و إدارة البنوك الإسلامية وفقا للقواعد العقائدية:

من أولى الأسس التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية هو الاختيار الأنجع للكفاءات المسيرة الإدارتها، و الذين يديرون ويتصرفون بالأموال، سواء من موظفين لديه أو من يوكلهم من عملاء للإشراف على الأموال المتاحة لديهم وتوظيفها، لذلك يسعى لاختبار الأشخاص الجديرين بهذه المهمة المناط الهم، من حيث الإنفاق الرشيد للأموال، إذ يتوجب عليه الحفاظ على المال و لا يهمل في نفس الوقت عدم اكتنازه أو منع تداوله.

1–1الصراحة الصدق و الوضوح في المعاملات:

يطبق البنك الإسلامي في تعاملاته مع عملائه الصراحة والوضوح والصدق والشفافية، وهذا لا يعني يوجه بأسرار العميل إلى الغير، وإنما هو يعمل على المحافظة عليها وعدم إلحاق الضرر بمصالحهم سواء من الجانب الشرعي أو القانوني لأحكام المعاملات المصرفية، إذ يتضمن البنك الإسلامي هيئة رقابة شرعية تشمل كبار العلماء المسلمين وبعض علماء الاقتصاد الإسلامي تتولى هذه الأخيرة متابعة كل المعاملات و تتأكد من مدى التزام البنك فيها بأحكام الشريعة الإسلامية[1].

1–2عدم أكل الناس بالباطل

من أولى الأسس بينى و يؤسس عليها البنك الإسلامي السعي لعدم أكل أموال الناس بالباطل في معاملاته الاقتصادية أو غير الاقتصادية، حيث يتم تملك الأموال بدون وجه حق فيها بطرق غير مشروعة كالسرقة و خيانة الأمانة والقمار الغصب الابتزاز التهديد النصب و الاحتيال ... الخ، وتعتبر هاتهالتصرفات غير مشروعة و يحرم على البنوك الإسلامية الوقوع فيها.

2– وجوب الاستثمار والتنمية في المال و خضوعه للرقابة الشرعية و أداء الزكاة عليه:

2–1الاستثمار في المال و عدم حبسه أو حجبه عن التداول:

باعتبار البنوك الإسلامية وكيلة عن أصحاب الأموال التي تحصلها سواء من مساهميها أو مودعيهافهي تقوم على إنماء تلك الأموال، وذلك بالعمل على توظيفها وإدارتها إدارة رشيدة وفقا لطرق شرعية و منه عدم اكتنازها و حجبها عن التداول، وكذلك إبعادها كل البعد عن التبديد والإسراف.

[1] محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره،ص 19–20 .

2-2- تحقيق التوازن في الاستثمار والتنمية في مجالات مختلفة:

توظف البنوك الإسلامية الأموال المودعة لديها في أنشطة استثمارية و إنتاجية متنوعة و طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل، حسب الأولويات الإسلامية والضروريات و الحاجيات و الكماليات محدثة بذلك توازنا في المجتمع الإسلامي

2-3- خضوع المعاملات و نتائج الأعمال المصرفية للرقابة الشرعية وأداء الزكاة عليها:

في إطار الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية يختار العاملون في إطارها من علماء المسلمين المتقين وذوي النزاهة أو علماء الاقتصاد الإسلامي، و لا يمكن أن يكونوا من موظفي البنك أو العاملين على إدارته بحيث لا تخضع آرائهم و قراراتهم لضغوط إدارية و تتولى هيئة الرقابة الشرعية مهمتها في الإشراف على كل الأنشطة البنكية و مدى مطابقتها للأحكام الشرعية .

كما تسهم البنوك الإسلامية على الأموال التي حال عليها الحول سواء كانت لها أو المضاربها أو مودعيها إذا وافقوا على ذلك، وتعمل على توجيهها للإنفاق وفق سنبل شرعية.

و نظرا للسمة الاجتماعية التي تكتسي بها البنوك الإسلامية، فهي لا تهدف إلى تحقيق الربح فقط بل هدفها اجتماعي أيضا، فهي تعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال استخدام أموال الزكاة في مشاريع لصالح الفقراء، وبناء المؤسسات كالجامعات والمدارس.

خلاصة

تم في هذا الفصل تناول الادارة المالية و المصارف الاسلامية من الجانب المفاهيمي النظري، في المبحث الاول تم التطرق إلى الأدارة المالية من حيث المفاهيم و الخصائص و الوظائف، و كذالك أهميتها و أهداف و مبادئها، و ذلك بهدف الإلمام بمختلف جوانبها و حقائقها. تعد الادارة المالية ركيزة اساسية في العالم المالي العالمي، و أهميتها تكمن في اتخاذ القرارات المالية السليمة .

أما المبحث الثاني، فقد تناول تعريف و نشأة المصارف الاسلامية، و خصائصها و أهدافها، و أنواعها و مبادئها. و قد تم التعرف في النهاية على المصارف الاسلامية بأنها تلك التي تزاول أعمالها و أنشطتها وفق الشريعة الإسلامية في مجالات مختلفة. و تلعب هذه المصارف دورا فعالا في عملية الاستثمار و التنمية الاقتصادية و الإجتماعية .

الفصل الثاني:

واقع و افاق المصارف الاسلامية في الجزائر(بنك البركة)

تمهيد:

تنتشر الشبابيك الإسلامية في العديد من البنوك و الؤسسات المالية حول العالم، بما في ذالك الدول ذات الاغلبية المسلمة و الدول الغربية التي تضم الجاليات الإسلامية الكبية، من خلال تقديمها لخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الاسلامية ، تمكنت هذه الشبابيك من جذب عدد كبير من العملاء الذين يبحثون عن بدائل مالية تتوافق مع معتقداتهم الدينية و تحقق لهم الطمأنينة المالية ، حيث تم تناول من خلال هذا الفصل التعرف على الشبابيك الإسلامية و بنك البركة الجزائري في مبحثين على التوالي بغيت الإلمام بمحتلف جوانبهما كالتالي :

- ✓ **المبحث الاول: ماهية الشبابيك الاسلامية .**
- ✓ **المبحث الثاني: نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري.**

المبحث الاول: النوافذ الإسلامية

يعتبر فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية أحد الاساليب التي تبنتها البنوك الربوية في ولوجها ميدان الصيرفة الإسلامية.

المطلب الاول: ماهية النوافذ الإسلامية

وضعت عدة تعاريف للنوافذ الاسلامية من قبل منظري الصيرفة الاسلامية.

1- ماهية النوافذ الإسلامية

اختلفت التعريف للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي للنوافذ، وذلك حسب زاوية النظر إليها[1].

وردت العديد من التعاريف للنوافذ الإسلامية، التي يسميها البعض بالنظام المزدوج، تذكر منها: تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية: " النافذة الإسلامية هي جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية."

النوافذ الإسلامية هي تخصيص جزء، أو حيز في البنك التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا البنك من الخدمات التقليدية.

إذن فالتوافد الإسلامية هي تلك الشبابيك المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، وخضوعها لهيئة رقابة شرعية وإطار قانوني يحدد عملياتها وعناصرها، بالإضافة إلى أن الهيكل الإداري الذي يتولى إدارة النافذة الإسلامية لا يتجاوز مستوى قسم إداري في بنك تقليدي، وفي بعض البنوك تقتصر على الوحدة في البنك، أما فيما يتعلق بمنتجات النافذة الإسلامية فهي ضئيلة مقارنة بالمنتجات التقليدية.

وبالإسقاط على النوافذ الإسلامية في الجزائر تجدها تتمثل في كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد والمحددة في إطار المواد 66 و 69 من الأمر

[1] جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، المركز الجامعي غليزان، العدد 12، 2017، ص 94.

03-11، وتخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة المضاربة الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمارة.

2-التطور التاريخي للنوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها:

إن فكرة إنشاء توافد إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، أما بالنسبة الأسباب نشأة النوافذ الإسلامية فبالإضافة إلى الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من شأن الجانب العقائدي، إذ أن بعض البنوك التقليدية يحركها في إنشاء النوافذ الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

1.2- ظهور النوافذ الإسلامية:

عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية، وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، قرر البعض منها إنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام هذا البنك في عام 1980 بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية[1]، وتلاه البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث في عام 1987 قام بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي في سنة 1990، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام البنك في عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة[2].

أما في الجزائر فقد أدى إصدار قانون 1090 الذي فتح المجال أمام البنوك الوطنية والأجنبية للدخول إلى السوق الجزائرية، حيث سجل دخول بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام و خاص) بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991، وبعد فترة طويلة تم إنشاء بنك ثاني وهو بنك السلام، حيث تم اعتماد البنك من قبل

[1] عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الاسلامية و اهدافها، بحوث محتارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الاسلامية، الطبعة الاولى ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، مصر، 1987، ص 227 .

[22] فهد الشريف، الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي ، أبحات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة، 2003، ص06 .

بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، وتواصلت جهود الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الصلاحيات، كانت بدايتها بإصدار النظام 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق لـ 04 نوفمبر 2018، الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، ولتدعيم العملية تم إصدار النظام 20-02 الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، وسبل تطبيقها تلبية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا النوع من العمليات

3- اسباب نشأة النوافذ الإسلامية:

هناك أسباب متعددة لنشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، ولكنها تختلف من بنك إلى آخر، ويمكن حصرها فيمايلي[1]:

-رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها، وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.

-تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية ترفض التعامل مع البنوك الربوية.

الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.

-المحافظة على عملاء البنوك الربوية من النزوح إلى البنوك الإسلامية.

-سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النافذة الإسلامية مقارنة بقدرته على السيطرة على بنك مستقل، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بإنشاء بنك مستقل.

هذا إذا بحثنا في أسباب نشأة النوافذ الإسلامية في الدول العربية، أما إذا بحثنا في أسباب نشأتها في الدول الأجنبية، سنجد أن السبب الرئيسي وراء إنشاء البنوك التقليدية في تلك الدول للنوافذ الإسلامية التي تتعامل وفقا الأحكام الشريعة الإسلامية، فهو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي، محاولة الاستفادة من أموالهم.

[1] حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد 240، بنك دبي الاسلامي ، الامارات العربية المتحدة، ربيع الاول 1422 الموافق ل جوان 2001، ص 21 .

المطلب الثاني: خصائص وأهداف النوافذ الاسلامية

تتميز النوافذ في البنوك التقليدية ببعض الخصاص التي تميزها عن باقي النوافذ التقليدية في تلك البنوك و تتميز بعديد من أهداف نذكر منها

خصائص النوافذ الإسلامية:

تمتاز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بمجموعة من الخصائص، تنفرد بها عن غيرها من وسائل الصيرفة الإسلامية الأخرى، نوجزها فيما يلي:

– تكوين النافذة لقسم أو وحدة تابعة إداريا للبنك أو تفرعه التقليدي، بحيث لا تصل المستوى الفرع أو البنك المستقل، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة، إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنكالتقليدي أو فرعه التقليدي[1].

– من حيث المبدأ، قد تكون النوافذ كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية .

–تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو المجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي.

– أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بإدارة الأموال والاستثمار منفصلة تماما عن أنشطة البنك التقليدي وتتماشى مع مبادئ الشرعة الإسلامية، وتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والاتجار.

– الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة الإسلامية، يتم تشكيلها من قبل البنك التقليدي أو فرعه الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة مادام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعية، ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية.

–عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك التقليدي بإبداع وديعة استثمارية على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي موقع آخرة.

خصائص ومميزات النوافذ الإسلامية

[1] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15.

- طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعي فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أما النوافذ الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية؛

- تخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقب أو هيئة رقابية شرعية وهذا غير وارد بالنسبة للنوافذ التقليدية[1]؛

- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار والتمويل في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة بينما يقتصر الأمر في النوافذ التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي الفروض الربوية

- حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين النافذة الإسلامية والعميل على أساس عقيدة المضاربة الشرعية أما في النوافذ التقليدية فالعلاقة بين النافذة والعميل هي علاقة دائن ومدين؛

- عند حاجة النافذة الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية:

تتعدد وتتنوع أهداف النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية وتختلف من دولة إلى أخرى ومن مصرف إلى أخر من أهداف دينية واجتماعية نذكر ما يلي:

الهدف الديني:

بالنظر لكون غالبية المسلمين يعزفون عن التعامل مع المصارف التقليدية وعدم الاستفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية ، والرغبة في فتح المجال أما الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتأكيد على تحريم الربا في هذه التعاملات وحثهم على الدفع بمدخراتهم إلى هذه النوافذ الإسلامية بما يصب في تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال واستثمارها ، لأن غالبيتهم ليس لهم القدرة على استثمار أموالهم بأنفسهم[2].

- الهدف الاقتصادي:

[1] ساعي محمد البشير، تقييم تجربة النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2018، ص 20-21 .

[2] حين الشحاتة، مرجع سبق ذكره، 30.

تشكل هذه النوافذ وسيلة فعالة لاجتذاب، خصوصا إذا عرف معدل الادخار لدى الأفراد ارتفاعا ورغبتهم معدلات الادخار لديها في الاستفادة من هذه الأموال واستثمارها بما يخدم مسيرة اقتصاد بلدانهم وعدم فسح المجال الهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة إلى البلدان التي تحضي بفرص الاستثمار، حيث تعمل هذه النوافذ على جذب رؤوس الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية.

لأن أي إبداع للأموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف الحكومية التقليدية، ذلك أن الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيسي للبنك التقليدي ومن ثم إلى الخزينة العامة للدولة.

- الهدف الاجتماعي:

إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني ، فبدلا أن تكون هذه الأموال المعطلة والمكتنزة لدى الأفراد سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية الغراء، مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن تصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة.

- هدف التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

يركز جانب كبير من الفقهاء ممن يؤيد فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية على ضرورة استفادة هذه النوافذ من الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المصارف التقليدية، وسهولة سيطرت المصرف أو فرعه على النوافذ المفتوحة فظلا عن سهولة الإجراءات القانونية لفتح النوافذ الإسلامية ، قياسا بإجراءات تأسيس مصرف أو فرع جديد ، ناهيك عن إمكانية اعتماد هذه النوافذ سبيلا للتدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي في البلاد إلى النظام الإسلامي الشامل، إذ من الصعوبة بمكان أن تتحول المصارف التقليدية فيها العديد من الصعوبات والمعوقات التي تكتنف عملية التحول المباشر أما إذا أصبح التحول بشكل تدريجي وبطريقة فتح النوافذ الإسلامية أولا ثم صيرورة هذه النوافذ فروعا ومن ثم الانتقال إلى المصارف الإسلامية بشكل كامل فتكون العملية أسهل بكثير.

فوجود توافد إسلامية في البنوك الربوية له العديد من الأهداف، يمكن نلخصها في النقاط الآتية:

– العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة.

–توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.

–إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.

– تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.

– تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وضيع تتناسب مع الأفراد.

– تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة.

–تنمية القيم العقائدية، والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

المطلب الثالث:أسباب و دوافع إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

هنالك عدة أسباب لنشؤ الشبابيك الاسلامية نظرا لأهميتها و نبرزها في العناصر التالية:

1/ دوافع إنشاء:

اختلفت وجهات النظر على اسباب و دواعي إنشاء النوافذ الاسلامية لدى البنوك التقليدية، إلا أنها تصب في اتجاه واحد نذكر اهمها فيما يلي[1]:

– رغبت المصارف التقليدية في تعظيم ارباحها و جذي المزيد من رؤوس الاموال الاسلامية للاستحواذ على الحص الكبيرة من سوق رأس المال .

– المحافظة على عملاء المصارف التقليدية من النزوح إلى المصارف الاسلامية .

– تلبية الطلب الكبير و المتنامي على الخدمات المصرفية الاسلامية، حيث ان شريحة كبيرة من الافراد في الكثير من المجتمعات الاسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف التقليدية.

–تحول أنظار صناع القرار، والخبراء في ظرف وجيز نحو مشروع الصيرفة الإسلامية، بسبب وجود كتلة مالية كبيرة خارج المعاملات الرسمية يفعل الإحجام عن التعاملات البنكية وغير البنكية ذات الفوائد الربوية من طرف الكثير من شرائح المجتمع الجزائري.

– إن متخذي القرارات في البنوك الجزائرية يعلمون بأن الغالبية العظمي من رواد بنوكها مرتاحون مع المعاملات التي تقدمها لهم هذه البنوك، وبالتالي تشجيعهم المشروع الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية مفادها طمأنة الزبائن غير المقتنعين بالمعاملات الربوية، ومن ثم تحويل حساباتهم وتعاملاتهم هذه الشبابيك، كما تهدف إلى جذب زبائن جدد من المترددين الذين لا يتعاملون مع البنوك التقليدية بسبب الرياء أما فيما يخص الفئة التي تحرص على التعامل فقط مع المعاملات الحقيقية غير الربوية أي أنها تبحث بالدقة في جواز أو عدم جواز التعاملمع مثل هذه المعاملات، فلا تقدر هذه البنوك على حدتها سواء عن طريق إنشاء مثل هذه الشبابيك أو حتى عن طريق إنشاء فروع مستقلة للبنوك الربوية، كما لم يقتنعوا حتى بجواز التعامل مع البنوك الإسلامية الموجودة في الجزائر.

[1] عبد الرحمان راوان، واقع الفروع و النوافذ الاسلامية البنوك التقليدية بين التحديات و التطلعات، مجلة مفاهيم الدراسة الفلسفية و الانسانية المعمقة جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزاءر، لعدد 09 أفريل 2021 ص 204–205 .

-شيوع اعتقاد لدى كثير من القائمين على البنوك التقليدية بأن المصارف الإسلامية كالبنوك التقليدية في تقديم خدمة التمويل وخاصة التشابه في رأي ذلك البعض (بين المرابحة والقروض وبالتالي إمكانية تطبيق المرابحة بآليات عملها عزز من قناعة البنوك التقليدية بإنشاء فروع إسلامية تابعة لها . وقد ساهمت تطبيقات صيغة المرابحة لأجل للأمر بالشراء في البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة وبنك السلام الجزائر) في تشجيع البنوك الربوية في تبني صيغة المرابحة.

-ويهدف هذا الأسلوب أساسا، إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية[1]."

-فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية في السنة الماضية جاءت حتمية، وكان هدفها الأساسي هو جذب شريحة كبيرة من المجتمع الإسلامي الجزائري الذي ترفض التعامل مع البنوك الربوية من أجل تنويع مصادر التمويل.

-إن البنوك الربوية في الجزائر تهدف من خلال هذا الأسلوب إلى استقطاب رؤوس أموال جديدة، والاستفادة من المزايا التي يوفرها نموذج البنوك الإسلامية في توظيف واستثمار الأموال، دون مراعاة للأهداف الشرعية[2].

- جذاب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

-مشكلة جهل معظم العاملين بفروع للمعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، واعتقاد بعضهم بأنها لا تختلف عن الفروع التقليدية 22 تلجأ إلى هذا المدخل تحت ضغط الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية من قبل عملائها دون

-فتجد كثيرا من البنوك التقليدية أن يكون لدى إدارة البنك التقليدي - في الغالب قناعة بالصيرفة الإسلامية .

[1] عزوز مناصرة، نوافذ و فروع المعاملات الاسلامية في البنوك الوضعية في ضوء فقه الموازنة، المؤتمر الدولي الثامن ، جامعة باتنة،2017،ص 941-964 .

[2] بن براهيم الغالي،تشحيص واقع البنوك التقليدية الجزائرية في محاكات المنتجات المصرفية الاسلامية، مجلة دراسة الاقتصادية، المجلد 18،الغدد 03، 2020،ص24-38 .

-الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية، الأمر الذي دفع بها إلى اقتحام ميدان الصيرفة الإسلامية حفاظا على عملائها الحاليين وسعها نحو الحصول على شريحة من هذا السوق المتنامي.

-استفادة الاقتصاد الوطني من إمكانات الادخار الكبيرة والغير مستغلة بسبب الفور شريحة واسعة من المجتمع الجزائري من التعامل مع

البنوك الربوية خاصة ممارسي التجارة الأسباب شرعية بحتة.

-وفي الأخير يمكن القول بأن الحكومة الجزائرية لجأت إلى الصيرفة الإسلامية لجلب الأموال النائمة خارج القطاع الرسمي وليس عن قناعة تامة بهذا النوع من الصيرفة ولعدم كفاية البنوك الإسلامية في السوق الجزائرية فيما يخص معاملات الصيرفة الإسلامية، وبالتالي نحن تجعل من الدين ترقيعا لأخطاء وقعت بسبب سوء تسيير للبلاد، وهذا يكفي ليجعل من هذا النوع من الصيرفة حلا مؤقتا قد يزول بزوالأسبابه. كما كان الدافع وراء إنشاء البنوك الإسلامية التخلص من الرها وإقامة نظام اقتصادي إسلامي فإن الدافع لفتح الشبابيك الإسلامية، لا يعدو أكثر من انتهاز فرصة دخول سوق جديد وأرباح محتملة فيرى بعض الباحثين أن الدافع الحقيقي وراء إنشاء هذه النوافذ هو الربح فقط بغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن الاستثمار الحلال.

2/التحديات التي تواجه النوافذ الاسلامية:

هناك العديد من التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية والتي يجب التغلب عليها وتدارك النقائص التي فيها وهذا بغية المحافظة على مصداقيتها واستمرار ربحيتها وكفائتا لما لا تكون نواة لمصرف إسلامي مستقل والتي نوجزها فيما يلي[1]:

أولا : تحديات تتعلق بالسياسات والنظم يوجد العديد من البنوك التقليدية التي ترغب بالعمل المصرفي الإسلامي، والتي لا تعطي أهمية للنظم المحاسبية المستخدمة في النوافذ الإسلامية بحيث لا تتناسب مع مبدأ الشرع الإسلامي ويكون نفس النظام المعمول به في النشاطات التقليدية، وكذلك عدم الاهتمام بالإجراءات والنظم الفنية التي تحتاجها النوافذ الإسلامية لديها.

ثانيا : تحديات تتعلق بتطوير الأسواق:

[1]سهى مفيد ةابوحفظة،د أحمد سفيان تشي عبد الله، إنشاء النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين(الفرص و التحديات)، مجلت بيت المشورة العدد 11، قطر، ص171-173.

يوجد العديد من التحديات التي تعيق عمل النوافذ الإسلامية، كونها تابعة لبنك تقليد ، فهناك من العملاء من يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم نشاطات مصرفية مزدوجة، وربما كان للمنافسة الشديدة أكبر الأثر على تطوير العمل بها والتي تتعرض لها من البنوك الأجنبية الكبيرة، إذ تعمل البنوك على خدمة جميع الشرائح السوقية على اختلافها دون التركيز على شريحة أو قطاعات معينة، بالإضافة إلى صعوبة تقديم دعاية مباشرة وإعلانات تختص بالحديث عن الإدارة الإسلامية وأنشطته

ثالثا : تحديات تتعلق بتوفير المنتجات:

كون القطاع المصرفي الإسلامي حديث التجربة إذا ما قورن بالقطاع المصرفي التقليدي، فإنه ما زال يعاني من قصور أو يتخلله نقص في بعض الأمور، ومن أهمها المنتجات المالية الإسلامية فهي محدودة جدا والبدائل الإسلامية غير كافية، فهي بحاجة إلى تجديد وتطوير بشكل يتناسب مع منهج الشرع الإسلامي حتى ترقى بالمستوى الذي يجب أن تكون عليه البنوك الإسلامية أو إي بنك يمارس العمل بالنشاطالمصرفي الإسلامي.

رابعا : تحديات تتعلق بالعملاء:

عادة ما يواجه أي أمر مستحدث الكثير من الشكوك والمخاوف وخاصة من قبل العملاء، فمنهم من يزال متوجها من التعامل مع بنوك تعمل بنظام مصرفي مزدوج، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة للبنك التقليدي، فمنهم من يعتقد أن تقديم البنك التقليدي للنشاطات بقدر ما يسعى البنك التقليدي للربح بإتباع نظامين مصرفيين مختلفين وربما يكون ذلك عائقا في وجه قيام بنوك إسلامية جديدة، أو أن هذه النوافذ تشكل تهديدا للبنوك الإسلامية بدافع ديني بقدر ما يسعى البنك التقليدي للربح بإتباع نظامين مصرفيين مختلفين وربما يكون ذلك عائقا في وجه قيام بنوك إسلامية جديدةالمصرفية الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية تشويه للعمل المصرفي الإسلامي، فهو ليس بدافع ديني أو أن هذه النوافذ تشكل تهديدا للبنوك الإسلامية.

خامسا : ضعف و ندرة الموارد البشرية المؤهلة[1]:

إن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا والقادم مستقبلا والمصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك، فنجاحها في

[1]منور إقبال، التجديات التي تواجه العمل المصرفي، ورقة عرضية رقم2، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، البنك الاسلامي للتنمية، الطبعة الاولى،1998،ص210.

رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها، ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي.

سادسا: اختلاف معاير تطبيق المنتجات الاسلامية[1] :

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية، من خلال تطوير العديدمن منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين، فانه لا تزال تواجه المصارف الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي صعوبة أخرى، لا تقل أهمية ألا وهي مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي، فمع تعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ الاستثمار الإسلامية، فإنها لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها، فنجد مصارف مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة الأمر الذي يؤدي إلى كثير من البلبلة والشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيقومصداقيته.

3/ البنوك المعتمدة في الجزائر و المتواجد بها نوافذ الاسلامية:

- بما ان فكرة فتح شبابيك الاسلامية داحل البنوك العمومية هي تجربة حديثة نسبيا، يأتي هذا التوجه في سياق جهود الحكومة الجزائرية لتعزز الشمول المالي و جذب رؤوس الاموال المحلية و الدولية من حلال تقديم خيارات مصرفة متنوعة ، كما ان الاعتماد على النوافذ الاسلامية يمكن ان يعزز من الاستقرار المالي و يساهم في بالتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة بطرق تتفق مع مبادئ الاقتصاد الاسلامي و سنبرز هذه البنوك المعتمدة فيما يلي:
- بنك الجزائر الخارجي BEA
- البنك الوطني الجزايريBNA
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- بنك الفلاحة و التنمية الرفية BADR
- بنك التنمية المحلية BDL
- الصنجوق الوطني لتوفير و الاحتياط CNEP–Banque
- سوسيتي جنيرالSoucètèGènèraleAhgèrie
- بي ان بي الجزايرBNP Paribas Al – djazair
- ناتكسيس– الجزائر NatixisALGERIe

[1] منور اقبال، مرجع سبق ذكره، ص 211.

- فرانسا بنك الجزائر Fransbank Al-Djzair
- سيتي بنك/ فرع بنك CITIBANK
- بنك المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر ABC
- تروست بنك – الجزائر TRUST BANK Algeria
- هاوسبنغ بانك الجزائر Housing Bank
- بنك الخليج – الجزائر AGB
- النك العربي- الجزائر/ فرع بنك
- أش أس بي سي – الجزائر / فرع بنك Arab Bank PLC Algeria
- بنك البركة الجزائري AL BARAKA
- بنك السلام – الجزائر Al Salam Bank Algeria
- 19 بنكا عمومي و أجنبي

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مصادر متعددة

المبحث الثاني: نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري.

يعتبر بنك البركة الجزائري البنك الوحيد الذي يقدم خدمات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، ويعتبر ظهوره حدثا واستثناءا مميزا في النظام المصرفي الجزائري، حيث إن هذا البنك ليس مصرفا شبيها بالمصارف التي تعمل في المنظومة المصرفية، لذلك أعلن اعتماده على أسلوب المضاربة في جلب الودائع من أصحاب الفوائض المالية، ويوفر الموارد المالية لأصحاب العجز المالي بصيغ التمويل المستمدة من ضوابط الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية البنك البركة الجزائري

1/ تعريف بنك البركة الجزائري.

يعتبر بنك البركة الجزائري بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذ وعطاء. ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، وهو أو مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مشترك (عام) وخاص)، وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية، حيث يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR" ، الذي ساهم بقيمة 50% في رأس المال، بينما يمثل الجانب السعودي مجموعة دلة البركة التي ساهمت ب 50% أيضا في رأس المال، وعموما هو بنك تجاري تخضع المعاملات التي يقوم بها إلى قواعد الشريعة الإسلامية[1].

2/ نشأة بنك البركة الجزائري:

لقد كان أول اتصال عملي بين الجزائر ومجموعة البركة سنة 1984، عن طريق البنك الفلاحي للتنمية وقد نتج هذا الاتصال الأولي قرض مالي للجزائر قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، وفي هذا الشأن يرى المدير العام السابق لبنك البركة الجزائري السيد طاطاي" أن القرض الممنوح للجزائر من طرف مجموعة البركة لم يكن الهدف الحقيقي الذي يسعى إليه الأطراف وإنما يشكل ختبار متبادل القياس حسن النية بين مجموعة البركة التي تهدف إلى الاستثمار المصرفي في الجزائر والحكومة الجزائرية.

طرحت فكرة إنشاء مصرف إسلامي علىمستوى رئاسة الجمهورية في بداية عهد الرئيس جزائري الشاذلي بن جديد من طرف بعض المستشارين الاقتصاديين لرئيس الجمهورية، وسرعان مابدأ يتصور مشروع

[1] الموقع الرسمي لبنك البركة: www.elbaraka_bank.dz

مصرف إسلامي متطور، وفي هذا الصدد بدأت في سنة 1984 الاتصالات الدولية بين الجزائر الممثلة بينك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة، واستمر الوضع على حاله إلى غاية نوفمبر 1986، أين حدث اتصال ثاني بين الجزائر ومجموعة البركة، حيث عقدت هذه الأخيرة ندوتها الرابعة بالجزائر في نزل الأوراسي، وأهم ما نوقش في هذه الندوة فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر، ومننتائج هذه الندوة إنشاء لجنة تقوم بمتابعة ما يلي:

دراسة إنشاء بنك البركة الجزائري ليكون وجود هذه المؤسسة في الجزائر حلقة مكملة لتوضيح التعامل بين مختلف القطاعات ومجموعة البركة، وذلك إلى جانب ما يحققه وجود البنك الإسلامي العامل بالجزائر من اجتذاب المدخرات الوطنية من داخل البلاد وخارجها وتوجيهها نحو الإسهام في لتنمية الوطنية.

متابعة تطوير سائر وجوه التعاونالقائمة بين القطاعات المختلفة في الجزائر وبين مجموعة البركة بهدف تطوير الصادرات وتوطيد التبادل التجاري مع بلدان العالم الإسلامي.

وقد تم إبرام اتفاقية الإنشاء بتاريخ 01 مارس 1990 بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة البركة القابضة السعودية، ويعتبر صدور قانون النقد والقرض بتاريخ 14 أفريل 1990 بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بأصحاب مشروع بنك البركة الجزائري إلى طلب الاعتماد، وبعد فحص الملف والمستندات المرفقة به رخص مجلس النقد والقرض لبنك البركة الجزائري بالعمل في التراب الوطني طبقا للمادة 137 من قانون النقد والقرض والتي تجعل منه مؤسسة مالية خاضعة لقواعد القانون الجزائري، حيث باشر أعماله القانونية ابتداءا من تاريخ 20 ماي 1990 بالمقر الاجتماعي بالجزائر العاصمة، ويبلغ رأس مال بنك البركة حسب إحصائيات سنة 2012 "10 مليار دج".

أهم المراحل التي مر بها بنك البركة[1] :

1991: تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994: الإستقرار و التوازن المالي للبنك.

1999: المساهمة في تأسيس شركة البركة والأمان.

2000: الرتبة الاولى بين بين ذات الرأس المال الحاص.

2006: زيادة رأس المال البنك 2500000000دج.

[1] الموقع الرسمي لبنك البركة: www.elbaraka_bank.dz

2010-2013: تم زيادة رأس المال إلى 10 مليار دج لكل من السنتين.

3/ الهيكل التنظيمي العام لبنك البركة.

إن نشاط بنك البركة والتحولات الجذرية التي يعرفها المحيط الاقتصادي الجزائري والبنك هو جزء من هذا المحيط كل هذا جعل البنك يقوم بإعادة تهيئة وتكييف جميع هياكله لتتماشى مع طبيعة هذا المحيط تمت هيكلة بنك البركة كما يلي[1]:

- ❖ مجلس الإدارة في المقام الأول.
- ❖ المديرية العامة.
- ❖ مديرية المراقبة مكونة هي بدورها من ثلاث مديريات أخرى : التدقيق المراقبة، التفتيش
- ❖ المديرية العامة المساعدة الشؤون الإدارية والتنمية وهي بدورها مكونة من ثلاث مديريات أخرى الموارد البشرية والوسائل التنظيم والإعلام الآلي المحاسبة والخزينة.
- ❖ المديرية العامة المساعدة الاستغلال و هي بدورها مكونة من مديريتين هما: التسويق والشبكة الشؤون القانونية والمنازعات.
- ❖ المديرية العامة المساعدة التمويلات والشؤون الدولية، وهي بدورها مكونة من مديريتين هما: التمويلات ومراقبة الالتزامات الشؤون الدولية.

وفيما يلي سنتطرق لأهم وظائف كل مديرية

- ❖ مجلس الإدارة: يتكون هذا الأخير من 6 أعضاء، نصفهم يمثلون بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)أي ثلاث أعضاء والآخرين يقومون بتمثيل مجموعة البركة (المملكة العربية السعوديةويقوم هؤلاء الأعضاء الستة بتعيين رئيس مجلس الإدارة.

- تسيير شؤون البنك من خلال كافة السلطات والصلاحيات التي يملكها في التصرف في جميع الشؤون الإدارية والمالية باسم المؤسسة مباشرة أو عن طريق رئيس مجلس الإدارة.
- يمكن لرئيس المجلس أن يخول لمديرية العامة للبنك بعض من صلاحياته وسلطاته.
- وضع حد لعمل أعضاء المديرية العامة في إطار احترام الأحكام الواردة في عقد البنك وهذا بعد ما عينهم في وقت سابق بموجب سلطته وصلاحياته كما يقوم بتحديد أجور أعضاء المديرية العامة أو علاواتهم

[1] الموقع الرسمي لبنك البركة: www.elbaraka_bank.dz

❖ المديرية العامة تتكون من مدير عام ينوب عنه ثلاث مدراء عامين مساعدين ومديري قسمين وكلهم معينين من طرف مجلس الإدارة وذلك باقتراح من طرف المدير العام.

فالمديرية العامة تسير البنك وتقوم بمهامها تحت سلطة مجلس الإدارة وذلك بموجب توجيهاته وأوامره وعلى هذا فالمديرية العامة مكلفة بتطبيق ما يلي:

- إستراتيجية وسياسة التنمية في البنك.
- التنظيم العام للبنك وعلاقته مع الغير.
- قواعد تسيير الموارد البشرية والوسائل المادية.
- شروط وصلاحيات الالتزام على كل المستويات في منح القروض للزبائن على المستوى و الداخلي والخارجي. كما تقوم المديرية على وضع توجيهات مجلس الإدارة وتقرير الوسائل والكيفيات الملائمةمن أجل تجسيدها وهذا في ما يخص:

– تقوية وتنمية شبكة الاستغلال البنك.

–تدبير جميع الموارد.

–تنمية رقم الأعمال مع الشركاء الوطنين والخارجيين.

– تثبيت وحماية سمعة البنك.

– يقدم المدير العام تقريرا سنويا يعرض فيه الوضعية المالية للبنك وأيضا وضعية التسيير للسنة المالية السابقة، وهذا في إطار الصلاحيات المخولة له من طرف مجلس الإدارة.

– كما يقوم المدير العام بتمثيل البنك أمام الغير، ويمكنه تفويض سلطاته إلى أحد من مساعديه.

❖ مديرية المراقبة: وتكون تحت مسؤولية مدير مركزي وتتمثل مهماتها الرئيسية في ما يلي:

- ضمان مراقبة جميع هياكل البنك وجميع العمليات التي قامت بها لتسيير المؤسسة.
- تقييم درجة أمن وفعالية إجراءات التسيير التشغيل ومعالجة العمليات.
- التأكد من تطبيق النصوص التنظيمية من طرف مختلف هياكل البنك

وتتفرع المديرية إلى ثلاث مديريات فرعية هي:

- مديرية فرعية للمراقبة مديرية فرعية للتدقيق مديرية فرعية للتفتيش. مديرية المراقبة مرتبطة بالمدير العام تحت إشراف السلم الإداري، تربطها علاقات مع كلهياكل البنك المختلفة.

❖ المديرية العامة المساعدة الشؤون الإدارية والتنمية : المدير العام المساعد للإدارة والتنمية مكلف بموجب السلطات الممنوحة له بمتابعة وتنسيق

النشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له والمتمثلة في ما يلي:

– مديرية الموارد البشرية والوسائل وهي بدورها تتفرع إلى: المديرية الفرعية للموارد البشرية.

– المديرية الفرعية للوسائل العامة.

➢ تمديرية التنظيم والإعلام الآلي وتتفرع إلى:

– المديرية الفرعية للدراسات والتنظيم.

– المديرية الفرعية لتنمية الإعلام الآلي.

– المديرية الفرعية لمعالجة المعلومات.

➢ مديرية المحاسبة والخزينة وتتفرع إلى:

– المديرية الفرعية للمحاسبة.

– المديرية الفرعية للخزينة.

وسيتم شرح المديريات كما يلي:

1– مديرية الموارد البشرية والوسائل: وهي موضوعة تحت سلطة مدير مركزي، تتمثل مهمة مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة في ما يلي:

– إعداد وتطبيق مخطط التشغيل والتكوين الخاص بالمستخدمين.
– تسيير وصيانة الممتلكات العقارية والمنقولة للبنك.
– ضمان الإمدادات لهياكل البنك.
– المشاركة في إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية للبنك.
– الحرص على تطبيق القانون الداخلي للبنك ولا سيما الانضباط والانتظاموالمحافظة على سمعة البنك ومظهره.

2– مديرية التنظيم والإعلام الآلي: وتكون هي أيضا تحت سلطة مدير مركزي وتتمثل مهمة هذه المديرية في البحث وإنشاء وصيانة الأنظمة المعلوماتية.

❖ المديرية العامة المساعدة للاستغلال ويندرج تحتها مديريتين هما:

1- مديرية التسويق والشبكة : وينشأ عنها الفروع وهي موضوعة تحت سلطة مديرمركزي

2- مديرية الشؤون القانونية والمنازعات وهي موضوعة تحت مسؤولية مدير مركزيوتتمثل المهمات الرئيسية لهذه المديرية في ما يلي:

- التوجيه والتأطير القانوني لشبكة الاستغلال.
- التكفل بكل الملفات المشكوك فيها أو المنازع فيها للبنك والقيام بالإجراءات القانونيةالحماية البنك.
- ووضع وتقوية الوسائل القانونية الموجهة لدراسة الملفات المشكوك فيها والمنازعفيها.

ويتفرع عنها مديريتين هما: مديرية فرعية للشؤون القانونية، مديرية فرعيةللمنازعات.

❖ المديرية العامة المساعدة التمويلات والشؤون الدولية يقوم المدير العام المكلف بهذه المديرية بمتابعة وتنسيق المهمات والنشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له والمتمثلة في:

1- مديرية التمويلات ومراقبة الالتزامات وهذه المديرية توجد تحت سلطة مدير مركزي ومهمتها تكمن في تمويل المؤسسات والأفراد، وهي بدورها تتفرع إلى:

- مديرية فرعية لتمويل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والأفراد.
- مديرية فرعية لمراقبة الالتزامات.

2- مديرية الشؤون الدولية

الشكل رقم (2-2) : يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

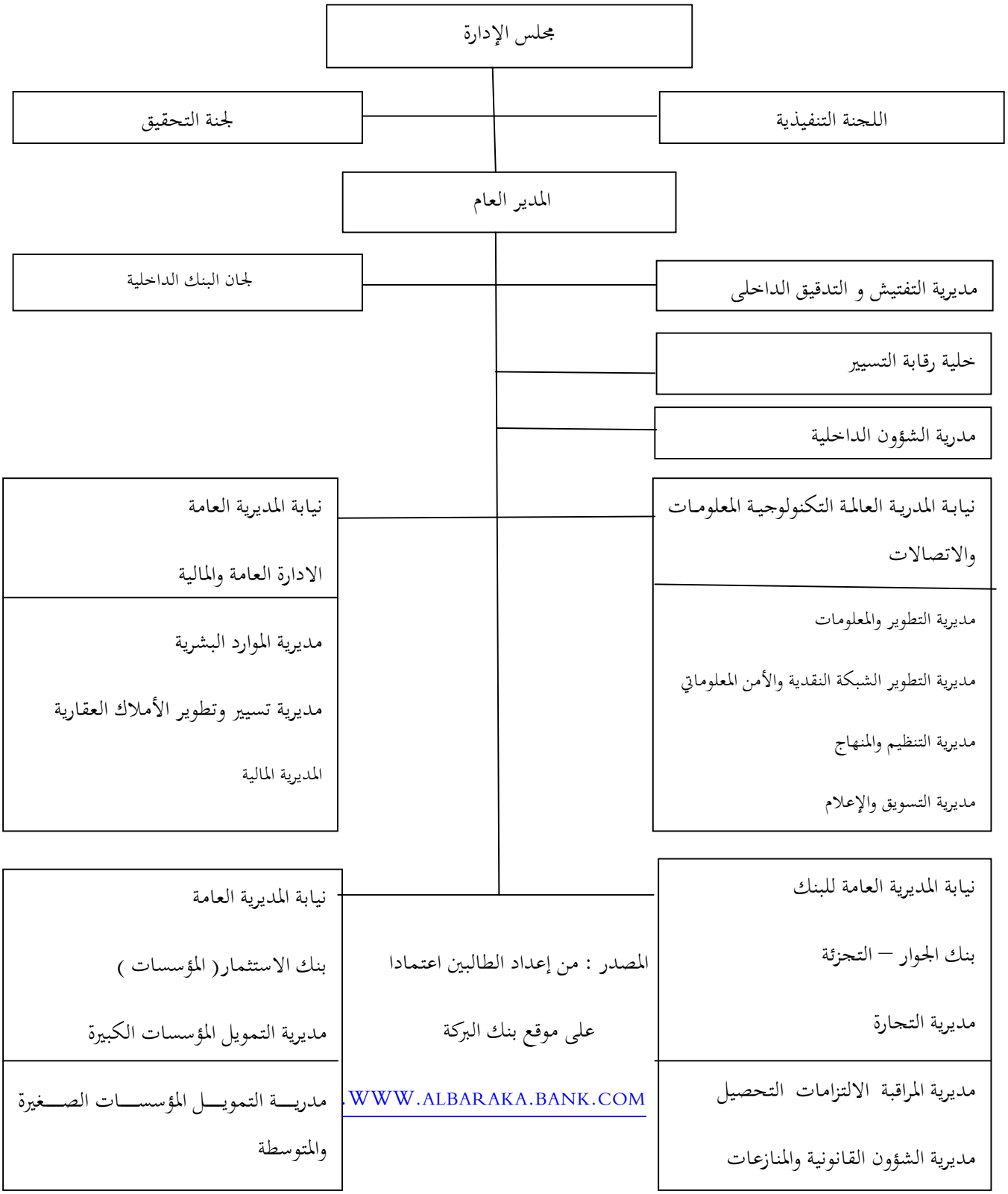

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على موقع بنك البركة WWW.ALBARAKA.BANK.COM

4/ الفروع بنك البركة

لبنك البركة عدة فروع و الممثلة في الجدول التالي:

الجدول (2-1) : فروع بنك البركة الجزائري

الولاية	إسم الوكالة	رقم الفرع	العنوان
الجزائر	القبة	106	حي الاحوة عبد السلامي35، الجزائر العاصمة
الجزائر	الخطابي	101	حي الامير الخطابي09، الجزائر الوسطى
الجزائر	بئر الخادم	102	حي الاخوة الجيلالي،32 بئر الخادم
الجزائر	الحراش	105	حي حمدوش أحمد25 الحراش
الجزائر	باب الزوار	107	شارع الرابية الطاهر، 10 باب الزوار
الجزائر	رويبة	103	حي كادات فيلا،82 رويبة
البليدة	البليدة	110	نهج العربي التبسي 02 البليدة
تيزي وزو	تيزي وزو	111	شارع سيتي علي
شلف	شلف	205	حي المقاومة بلدية شلف
الواد	الواد	304	حي الأصنام الواد
بجاية	بجاية	407	14 شارع حرفي تواتي، بجاية
مستغانم	مستغانم	206	طريق سلامندر
باتنة	باتنة	403	حي بن باديس،18 باتنة
بسكرة	بسكرة	305	حي الأمير عبد القادر
قسنطينة	قسنطينة	402	شارع دحلي أحمد 05 قسنطينة
قسنطينة	قسنطينة	406	09 نهج الإخوة جغجيغ سيدي مبرك قسنطينة
أم البواقي	عين مليلة	410	منطقة عين مليلة بالقرب من حي 750 سكن
الاغواط	الاغواط	303	حي بن سحنون رقم 08 بلدية الأغواط
سكيكدة	سكيكدة	409	شارع بشير بوقدوم62 سكيكدة
وهران	وهران	202	32 طريق الإخوة نياتي، البلاطو، وهران
وهران	وهران	203	33شارع مصطفى بن بولعيد
سيدي بلعباس	سيدي بلعباس	204	شارع بودمرم محمد، سيدي بلعباس

عنابة	عنابة	404	مركز الأعمال الجوهرة 09 عنابة
تلمسان	تلمسان	201	حي الكيفان رقم 567 تلمسان
برج بوعريريج	برج بوعريريج	401	شارع أول نوفمبر 1945، حي الحياش، برج بوعريريج
سطيف	سطيف	405	41 طريق سعيد بوخريسة سطيف
غرداية	غرداية	302	شارع الأندلسي غرداية
غرداية	غرداية	301	40 شارع 05 جولية غرداية

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على بيانات الموقع: **www.albarak-bank.com**

المطلب الثاني: أهداف و خصائص بنك البركة

يهدف بنك البركة إلى تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويتميز بتقديم حلول المالية المبتكرة، مما يعزز التمويل الاسلامي و يسهم في تعزيز العدالة المالية و إقتصادية، فهو يتميز بعديد من أهداف و الحصائص نذكر منها:

أولا : أهداف بنك البركة:

يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا، وتشمل هذه الأهداف[1]:

1- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية وبأفضل العوائد بما يتفقمع الظروف ويراعي فيها القواعد الاستثمارية السليمة.

2- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب الغير ربوي.

3- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة والبعيدة عن أماكن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.

4-إنشاء وتطوير النماذج المالية والمصرفية التي توافق الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والأساليب.

5- إنشاء وتطوير النماذج المالية والمصرفية التي توافق الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والتقنيات.

6-الاهتمام بالنواحي الاجتماعية ، فبنك البركة الإسلامي الجزائري لا ينظر إلى التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية، لأن الإسلام دين منهج وعقيدة، حيث لا يفرق بين جانب وآخر، بحيث يدخل البنك بدور الوكيل والأمين في محال التنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة عن طريق

[1] الموقع الرسمي لبنك البركة www.elbarakabank.com.racha.rigala.net:

تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات بإنشاء وإدارة الصناديق المتخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية.

7- تطوير أشكال التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات.

8- توجيه النشاط الاستثماري نحو جهود التنمية الاقتصادية.

ثانيا: خصائص بنك البركة الجزائري.

يمتاز بنك البركة الجزائري بجملة من الخصائص التي جعلته يتربع على هرم النظام المصرفي نظرا للمعاملات التي يقدمها في إطار الشريعة الإسلامية وهي كالتالي:

1-بنك مشاركة:يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية، الذي سمي بنظام المشاركة، وهو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الإسلامية، سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين والمستثمرين، أو ما تعلق منها بأنشطته المصرفيةوالاستثمارية والتمويلية.

2-بنك مختلط: بما أن بنك البركة الجزائري مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري، فهو يشكل حالة استثنائية ونادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية والتي يعود أغلبها لرأس المال الخاص إذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية.

3- بنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية: يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر والنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر، والمبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك والقيم التي أنشئ على ضوئها، إن هذه الحالة تجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناءا عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري، باعتبار أن كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي القائم على التعامل بالفائدة.

المطلب الثالث: مصادر أموال بنك البركة الجزائري.

تتمثل موارد أي بنك في موارد ذاتية وأخرى خارجية وبنك البركة الجزائري كغيره من البنوك فإن موارده هي الأخرى تنقسم إلى موارد ذاتية وموارد خارجية.

أولا: الموارد الذاتية:

وهي عبارة عن الأموال الخاصة بالبنك والتي تدخل ضمن حقوق الملكية وتتضمن رأس مال البنك، الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

1- **رأس مال البنك:** وهو ذلك الجزء من المال المخصص لبداية المشروع، أي محمل الأموال المستثمرة في المشروع

ومفهوم رأس المال في الفكر الإسلامي، هو رأس المال النقدي المقدم في بداية تأسيس الشركة، وقد يكون في شكل أصول مادية أو معوية مقدمة من قبل الشركاء في بداية التأسيس، كما يعتبر رأس المال من أهم الأصول، كما أنه لا بد أن يكون رأس المال حاضرا مدفوعا بالكامل ولا يجوز أن يكون دينا في الذمة.

2- **الاحتياطات:** تقوم هذه البنوك بتكوين احتياطي خاص بصفات ثبات الودائع بإخطار والودائع الثانية، وحمايتها من الخسارة واحتياطي آخر الموازنة الأرباح المتحققة بالإضافة إلى مختلف الاحتياطات التي تتطلبها طبيعة أنشطة البنك، حيث تتيح هذه الاحتياطات القدرة على مقابلة الخسائر المحتملة في المستقبل كما أنها تعتبر بمثابة عامل من عوامل الضمان لأموال المودعين بالبنك، فالاحتياطي هو مجموعة الأرباح المحتجزة لمقابلة الخسائر المحتملة ودعم المركز المالي للبنك والمحافظة على رأس المال.

3- **الأرباح الغير موزعة:** هذه الأرباح تشكل موارد بنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى ذلك فإن للبنك صندوق للمخاطر والمؤونات أو المخصصات التي تمكن البنك من مواجهة بعض المخاطر كالديون المشكوكفي تحصيلها وتعتبر من حقوق الملكية.

ثانيا: مصادر الأموال الخارجية

الودائع: تتمثل في الودائع أو الحسابات التي يفتحها بنك البركة الجزائري للعملاء وهي :

1- **الحسابات الجارية:** ويفتح الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من(التجار الصناعيين مؤسسات تجارية ...) الممارسين للنشاطات التجارية من أجل تسهيل المبادلات التجارية وتنقسم إلى:

1-1- **الحساب الجاري بالعملة الوطنية:**ويتميز هذا الحساب بالخصائص التالية:

- يمكن أن يستفيد من هذا الحساب كل من الأشخاص (الطبيعيين) أو المعنويين، بناء على طلبهم؛
- يسمح هذا الحساب القيام بكل العمليات المتعلقة بالأنشطة ذات الطابع التجاري وخاصة عمليات الدفع و السحب بالدينار .
- إمكانية تحويل المال من حساب إلى آخر.

1-2- حساب بالعملة الصعبة: وهذا الحساب في بنك البركة يمكن اعتباره حالة خاصة في الحساب الجاري ذلك لأن التعامل يكون بالعملة الصعبة فقط، ويفتح هذا الحساب خصيصا للأشخاص المعنويين، كما يمكن أن يستفيد منه الأشخاص الطبيعيون ويسمح بتحقيق كل العمليات المتعلقة به خاصة نشاط التصدير والاستيراد.

2-حسابات الادخار والتوفير: يمكن لأي شخص طبيعي فتح حسابات توفير أو ادخار بالبنك وهو حساب محدد المدة يتحصل على نسبة من الأرباح إذا تحققت والحد الأدنى هو 2000 دج أي يقابلها بالعملة الصعبة، وإذا المخفض الرصيد خلال السنة عن الحد الأدنى يتحول الحساب إلى حساب جاري

(تحت الطلب) أما هذا الإبداع فاخد الأدنى له هو 03 أشهر، أما نسبة الأرباح فهي غير ثابتة إذ تمكن تعديل شروط توزيع الأرباح من قبل البنك من فترة إلى أخرى".

3- حسابات الاستثمار: وهي الودائع التي لا يطالب بما أصحابها إلا عند حلول الأجل المتفق عليه مع البنك الذي يستفيد منها طيلة مدة الإبداع، وهي تنقسم إلى قسمين هما[1]:

3-1- الودائع الاستثمارية المخصصة: وفي هذا النوع يحق للمودع اختيار المشروع الذي يريد استثمار أمواله فيه وله أن يحدد المدة.

3-2- الودائع الاستثمارية غير المخصصة: وفي هذا الحساب يودع العميل المبالغ لأجال مختلفة ويحق للبك استثمارها في أي مشروع يراه مناسبا من الناحية القانونية والشرعية.

[1] عسري مخطاريةو عواليفاطيمة، إدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية - دراسة تحليلية لمخاطر التمويل في بنك البركة الجزائري (مذكرة تحرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، تيارت)، الجزائر، 2018،ص73-74 .

4- **سندات الصندوق:** تعرف سندات الصندوق على أنها الأموال المستعملة من طرف البنك لتمويل عمليات الزبائن على شكل سندات تدخل في عمليات المشاركة في النتيجة المحققة، ويمتاز الاستثمار عن طريق سندات الصندوق بالخصائص التالية:

- تعطي إمكانية الاستثمار وفق هذا الوصل سواء كان الأشخاص طبيعيين أو معنويين؛
- يتميز وصل الصندوق عن حساب الاستثمار غير مخصص في أن يمكن رهنه كجهة أخرى من الاستفادة من التمويل مثلا.

5- حساب المؤونة المستلمة كضمان: تأتي الموارد المالية لهذه الحسابات من الأموال أو السلع التي سلمها العملاء طالبي التمويلات، حيث أن البنك في حالة تسليم السلع يتعين خبير لتقديم هذه المسلمات[1].

[1] ركيبي كريمة غمازي حميضة صبغ التمويل في البوك الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، وكالة تيزي وزو، 2005-2014، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،جامعي أكلي محندا والحاج السوبرة)، الجزائر ، 2014-2015، ص: 74.

خلاصة :

تمثل الشبابيك الاسلامية نموذجا مصرفيا يعتمد على المبادئ المالية الاسلامية التي تحرم الربا و المعاملات غير الاخلاقية ، تهدف هذه الشبابيك إلى توفير خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الاسلامية من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الحسابات الجارية و حسابات التوفير و الإستثمارات و المشاركة في الربح و الحسارة ،تعد الشبابيك الاسلامية جزءا من الجهود المتزايدة لي تعزيز الإقتصاد الاسلامي و توفير بدائل للمسلمين الذين يبحثون عن حلول مصرفية تتماشى مع معتقداتهم الدينية .

ام بنك البركة فهو يعتبر كجزء من مجموعة البركة المصرفية، يعتبر من البنوك الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية في الجزائر، تأسس البنك عام 1991 و نجح في ترسيخ مكانته كواحد من أبرز المؤسسات المالية الاسلامية في البلاد، يقدم بنك البركة مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذالك تمويل العقاري و تمويل السيارات و الخدمات المصرفية للشركات ، يعتمد البنك في جميع عملياته على مبادئ الشريعة الاسلامية، مما يجعله خيارا مفضلا للعديد من الجزائريين الذين يبحثون عن الخدمات المالية الموثوقة و المتوافقة مع الشريعة .

خاتمة

خاتمة:

المصارف الإسلامية أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بقيمها الأخلاقية التي جاءت بها ، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة مالية تنموية اجتماعية مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به المصارف الإسلامية من وظائف في تسيير المعلومات وتنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية منه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق، وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن إسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية.

الإدارة المالية هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، التخطيط التنظيم، التوجيه، تقييم المشروعات، إعداد وتفسير التقارير المالية، الميزانيات التقديرية الاندماج، إعادة التنظيم المالي الرقابة المالية وغيرها، وتتمثل آليات الادارة المالية في وسائل تقويم مسارها و تعتبر احد الدعامات الاساسية التي تقوم عليها المؤسسات لتحقيق الأهداف المحددة لها.

عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على دعم الصيرفة الإسلامية ، عن طريق سن وإصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات التشريعية، الشيء الذي يعكس بحق وجود إرادة سياسية صادقة للدولة الجزائر في التوجه نحو الصيرفة الإسلامية والاستفادة من خدماتها عن طريق السماح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية التي تعد فكرة سديدة لنشر الثقافة الصيرفة الإسلامية و عامل جذب الافراد من خلال إقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم وتعظيم عوائدهم المالية ، إذ رغم العراقيل والتحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية فإن التفاؤل في نجاح تبني الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية يبقى قائما والدليل على ذلك تزايد الطلب على صيغ التمويل الإسلامي مقارنة بالصيغ الكلاسيكية.

النتائج:

من خلال الدراسات توصل الباحث على النتائج التالية:

- يستمد البنك الاسلامي جميع معاملاته البنكية من الشريعة الاسلامية .

-ترنو الادارة المالية الى استخدام الموارد المالية المتاحة بكفاءة من خلال تحقيق أعلى معدلات توظيف لهذه الموارد، كما ان دور الادارة المالية في المؤسسة هو دور دائم التطور، و هو بذلك يتلائم مع ما يستجدمن أفكار و أساليب حديثة في مجالات استخدامها.

- البنوك الاسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية و من اهم خصائصها عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاءا .

- يمكن للبنوك التجارية الجزائرية تبني الصيرفة الاسلامية عبر النوافذ الاسلامية المفتوحة على مستوى هياكلها شريطة توفر مجموعة من الشروط و الضوابط .

- تعد ظاهرة فتح النوافذ الاسلامية لدى البنوك التجارية نتيجة منطقية لصحوت المجتمعات نحو الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية و استبدال المعاملات الربوية بأخر اسلامية و التخلص من الجرام.

- ضرورة التأكد من تملك البنك لسلعة حتى لايدخل في بيع ماليس عنده .

- بنك البركة الاسلامي يعتبر احد أهم المصارف التي انتشرت في جميع أنحاء العالم فهو يمارس مختلف الانشطة المصرفية على رأسها النشاط التمويلي و ذلك طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

- **إختبارالفرضيات:**

- **الفرضية الاولى:** نقبل الفرضية

- الادارة المالية هي تلك الادارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، التخطيط، التنظيم، التوجيه، تقييم المشروعات، اعداد و تفسير التقارير المالية، و تتمثل آليات الادارة المالية في وسائل تقويم مسارها وتعتبر احد الدعامات الاساسية التي تقوم عليها المؤسسات لتحقيق الاهداف المحددة لها.

- **الفرضية الثانية:** نقبل الفرضية

- المصارف الإسلامية أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بقيمها الأخلاقية التي جاءت بها ، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع فهي تعمل وفق الشريعة الاسلامية.

- **الإقتراحات :**

تمثلت إقتراحات فيما يلي :

- الاهتمام بدراسة و تطبيق الصيرفة الاسلامية على مستوى المعاهد و الجامعات الاسلامية و غير الاسلامية .
- أيجاد هيئة فعالة تسهر على العملية التوعية الفرد و المجتمع بالمعاملات المصرفية الاسلامية.
- ضرورة تبني الصيرفة الاسلامية عبر النوافذ الاسلامية لدى البنوك التجارية الجزائرية مما تحققه من كفاءة و استقرار.
- على السلطات المشرفة على القطاع المصرفي في سن القوانين و اللوائح الخاصة تضبط عمل الصيرفة الاسلامية لخصوصيتها عن غيرها.
- تشخيص المشكلات التنظيمية في البنوك الاسلامية و علاجها بما يتماشى و طبيعة هذه البنوك مع قيامها .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

1/ الكتب

1- كام المغربي و أجرون, أساسيات في الادارة المالية . دار الفكر .عمان . الطبعة الاولى 1995 .

2- جميل أحمد توفيق. ادارة الاعمال مدخل وظيفي. الدار الجامعة . الاسكندرية .1999.

3- سيد الهورى. الاستثمار و التمويل طويل الاجال. عين الشمس 1982.

4- دريد كمال ال شبيب، مقدمة في إدارة المعاصرة، عمان، الاردن،دار المسيرة،2009 .

5- عدنان تايه النعيمي. ياسين كاسب الخرشة. أساسيات في الادارة المالية. طبعة 1. دار المشيرة للنشر و التوزيع و الطباعة الاردن. 2007 .

6- عثمان محمد غنيم. التحطيط "أسس و مبادئ عامة .دار صفاء للنشر و التوزيع. عمان الاردن .ط 4. 2004 .

7- محمد سليمان سلامات. "الادارة المالية العامة". طبعة1. دار المعتز للنشر و التوزيع. الاردن. 2015 .

8- مصطفى محمودابو بكر، المدير المعاصر،الإسكندرية،مصر، دار الجامعة،2003 .

9- عادل حسن، الإدارة ، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 1995

10- جمال عمارة،مصرف الإسلامي، دار النبأ، الجزائر،1996.

11- نعيم داوود،البنوك الإسلامية نحو إقتصاد الإسلامي، د،ط، دار البداية ، عمان، الاردن، 2012

12- أحمد صقر قاض، العمل المصرفي الإسلامي،د، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت، لبنان،2014.

13- حيدر يونس الموسوي، المصارف اللإسلامية أدائها المالي و أثرها في سوق الاوراق المالية، دار اليازوي، الاردن، 2011 .

14- نوري عبد الرسولالحاقاني ، المصرفية الإسلامية، دار اليازوري، طبعة1 ، 2011 .

15- .محسن أحمد خضري، البنوك الإسلامية،التراك للنشر و التوزيع، طبعة 2، السنة 1995

16- أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،ط1،السنة 2006 .

17- حسين محمد السمحان،اسس العمليات المصرفية الاسلامية،ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2013 .

18- منور إقبال، التجديات التي تواجه العمل المصرفي، ورقة عرضية رقم2، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، البنك الاسلامي للتنمية، الطبعة الاولى،1998 .

2/ الاطروحات و الرسائل:

18-عسري مخطارية و عوالي فاطيمة، إدارة مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية – دراسة تحليلية لمخاطر التمويل في بنك البركة الجزائري (مذكرة تحرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، تيارت)، الجزائر، 2018.

19- ركيبي كريمة غمازي حميضة صبغ التمويل في البوك الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، وكالة تيزي وزو، 2014-2005، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،جامعي أكلي محندا والحاج السوبرة)، الجزائر ، 2014-2015.

20- ساعي محمد البشير، تقييم تجربة النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية، مذكرة لنيل شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2018.

3/ **مجلات دورية:**

21-مجلاتجعفر هني محمد، نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، المركز الجامعي غليزان، العدد 12، 2017.

22- عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الاسلامية و اهدافها، بحوث محتارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الاسلامية، الطبعة الاولى ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، مصر، 1987.

23- فهد الشريف، الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي ، أبحات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة، 2003

24-حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد 240، بنك دبي الاسلامي ، الامارات العربية المتحدة، ربيع الاول 1422 الموافق ل جوان 2001 .

25- عبد الرحمان راوان، واقع الفروع و النوافذ الاسلامية البنوك التقليدية بين التحديات و التطلعات، مجلة مفاهيم الدراسة الفلسفية و الانسانية المعمقة جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزاءر، لعدد 09 أفريل2021 .

26- عزوز مناصرة، نوافذ و فروع المعاملات الاسلامية في البنوك الوضعية في ضوء فقه الموازنة، المؤتمر الدولي الثامن ، جامعة باتنة،2017 .
27- بن براهيم الغالي[1]،تشحيص واقع البنوك التقليدية الجزائرية في محاكات المنتجات المصرفية الاسلامية، مجلة دراسة الاقتصادية، المجلد 18،الغدد 03، 2020.
28-سهى مفيد ةابوحفظة،د أحمد سفيان تشي عبد الله، إنشاء النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين(الفرص و التحديات)، مجلت بيت المشورة العدد 11، قطر.

4/ المراجع الالكترونية :

29-ابراهيم علي صقر . أهداف الادارة المالية. سلسلة منشورات. جامعة الامير سطام عبدالعزيز. المملكة العربي,السعودية.متاح على موقع
https://faculty.psau.edu.sa./i.binsaqr/document:dc0000000939
30- الموقع الرسمي لبنك البركة: www.elbaraka_bank.dz
31- الموقع الرسمي لبنك البركة www.elbarakabank.com.racha.rigala.net: